

الفصل الثاني

الفصحى واللهجات

في هذا الفصل

أولاً : المستوى اللغوي للفصحى واللهجات في دراسة اللغويين العرب

١ - تجاوز الفصحى واللهجات طوال عصر الاستشهاد باللغة

٢ - مروق النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات القباية

٣ - خريطة القبائل العربية بين قبول النحاة ورفضهم

٤ - المفاضلة بين لغات القبائل في دراسة النحاة

ثانياً : قضايا الفصحى واللهجات في ضوء النظرة الحديثة للمستوى الأنوى

أولا

المستوى اللغوى للفصحى واللهجات فى دراسة
اللغويين العرب

تجاوز الفصحى واللهجات طوال عصر الاستشهاد باللغة

جاء في القرآن الكريم «ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم» ، وهذه الآية – مع دلالتها الدينية على عظمة الخالق وخلقها – يفهم منها أمر آخر مؤداه : أن اختلاف الألسنة بين الناس من سنن الحياة وطبيعة المجتمعات البشرية ، تماماً كاختلاف جلودهم وسننهم ، باختلاف الأجناس والبيئات .

وليس اختلاف الألسنة مراداً به معناه العام فقط ، بمعنى : اختلاف لغة كالعربية مثلاً عن لغة أخرى كالفارسية ، بل يشمل ذلك أيضاً الاختلاف الذى يكون فى اللغة الواحدة وبين أفراد اللهجة الواحدة ، مما يمكن أن يلاحظه المرء بالأذن المجردة ودون جهد كبير بين أهل قرية وقرية مجاورة مثلاً ، بل بين أفراد الأسرة الواحدة إذا اختلط كل من أفرادها بمجتمع يخالف المجتمع الذى يخاطله غيره .

وليس من المفيد هنا كثيراً التعرض لما إذا كانت اللهجات العربية هى التى سبقت اللغة الفصحى فى الجاهلية ، أو أن الفصحى هى التى سبقت وجود اللهجات ، وأن الأخيرة تفرعت عنها فى وقت متأخر ، فإن غموض المعلومات ونقص الأدلة فيما يتعلق بنشأة اللغات عموماً ، واللغة العربية خصوصاً ، سيؤدى إلى كثير من الفروض والحدس واصطراع الآراء دون الوصول من ذلك إلى نتائج مقنعة .

لكن الذى ينبغى معرفته أن اللغة العربية فى كل عصورها المعروفة اختلفت ألسنة العرب فى نطق لهجاتها تبعاً لاختلاف القبائل وظروفها

الاجتماعية ، وأن هذا الاختلاف قد شمل أصوات الكلمات وبنيتها والجل والإعراب ، كما شمل أيضا معاني الكلمات فهما ودلالة .

كما ينبغي معرفة أنه كان لدواعي الصلة بين العرب اجتماعيا وتجاريا ودينيا أثر في استخدام لغة عامة واحدة يفهمها الجميع ، وقد تسكونت وشاعت بفعل العرف الذي فرضته الصلات الاجتماعية والنفع والانتقال ، ولم يأت نتيجة اصطلاح ومواضعة .

فقد وجد بين العرب فصحي ولهجات ، وليس من المفيد أن يعلم لماذا وجد ذلك ؟؟ ومتى وجد ؟؟ وإنما المهم أن نقدم الأسانيد التي تثبت وجود ذلك فعلا في عصر الاستشهاد .

فن الأسانيد الدالة على وجود كل من الفصحى واللهجات في الجاهلية ما ورد من كلام الرسول (ص) مع الوفود العربية التي كانت تأتيه رغبة في الإسلام ، وكذلك كتبه إلى الملوك ورؤساء العشائر العربية في الدعوة إلى الإسلام وشرح مبادئه .

روى ابن الأثير : قال علي بن أبي طالب للرسول — وسمعه يخاطب وفد بني نهد — يا رسول الله نحن بنو أب واحد ، ونراك تسكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره ، فقال : أدبني ربي ، فأحسن تأديبي ، وربييت في بني سعد — فكان الرسول يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأغاذم وفصائلهم كلا منهم بما يفهمون ، ويمحادثهم بما يعلمون ، ولهذا قال — صدق الله قوله — أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم (١) .

ومن كتابه عليه السلام لمخير في الدين :

في التَّيْبَةِ* شاء ، لا مقوَّرة الألباط ولا ضنَّك ، وأنطوا
 الثَّيْبَةَ ، وفي السيوب الخمس ، ومن زنى مم بكر فاصعقوه مائة ،
 واستوفضوه عاما ، ومن زنى مم ثيب فضرجه بالاضاميم ،
 ولا توصيم في الدين ، ولا غمة في فرائض الله ، وكل مسكر حرام ، ووائل
 ابن حجر يترفل على الأقيال (١) .

فن هذين النصين يفهم ما كان من اختلاف الألسنة بين القبائل ، والاول
 منهما يذكر ذلك صراحة ، إذ يكلم الرسول وفود العرب بما لا تفهمه قريش ،
 لأنه يخاطب وفود القبائل بما تفهمه .

ولكن لماذا لم يخاطبهم الرسول باللغة العامة مع الظن بأنها كانت معروفة
 للجميع ؟ .

لقد قال الرسول عن ذلك : أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم ،
 ومن المتصور أن الوافدين من القبائل كان منهم العوام الذين يجيدون لهجتهم
 لإجادة السليقة ، أما الفصحى فربما أجهدهم متابعتها ، وفهم كل ما يقال بها
 — تماما كما يحدث الآن بين العوام — وقد أراد النبي فوق ذلك أن يصنع
 مع أعضاء هذه الوفود ما يمكن أن يطلق عليه في وقتنا الحاضر اسم « الزمالة
 اللغوية » .

فعلى الرغم من أن النص الاول يقرر وجود اللهجات ، فإنه في الوقت
 نفسه لا ينفي وجود الفصحى المشتركة .

والنص الثاني — وهو ثابت رواية — كلماته غريبة المعنى ، وتنضج

(٥) التيبة : الأربعون من الفم — مقورة الألباط : مطلية الجلود بالفطران « صبية »
 ضنك : شدة الحسن — الثبجة : المتوسطة — السيوب : الذهب والفضة — اصعقوه : اجلدوه —
 استوفضوه : افوه — الأضاميم : جماعات الرمي — لا توصيم : لا عصر — يترفل : يترأس .
 (١) صبح الأعشى ج ٦ ص ٣٧١ .

عربتها بموازتها بنص قرآني مثلاً تدور أفسكاره حول التوجيه والإرشاد كما هو الأمر في النص السابق — مثل آيات الوصايا في القرآن الكريم وقل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم إلخ ، وقد اشتمل كتاب الرسول لمخير على ظواهر لهجية منفردة ، هي (أنطوا) في (أعطوا) و (مم) بدلا من (من بكر) . ويفهم من ذلك أن أهل اليمن كانت لهم لهجتهم المميزة بمعانيها وطرائق نطقها ، وانعكست بعض مظاهر تلك اللهجة في استخدام اللغة العامة التي كتب الرسول لهم كتابها .

وإذا كان كلا النصين قد جاء في الإسلام ، فإنهما قد ترتبا على ما سبق من قبل من وجود اللهجات واللغة المشتركة مستعملة ومعروفة بين قبائل العرب في الجاهلية ، فالذي صنعه الرسول أو قاله ترتب على ما كان موجوداً بين العرب من قبل ، واستمر موجوداً حتى عصره . وهو وجود مستويين من الكلام في الجاهلية وفي صدر الإسلام .

ومن أقوى الأسانيد أيضاً على هذه القضية قراءات القرآن المتعددة التي أبيع للعرب القراءة بها تيسيراً عليهم ، فإن هذه القراءات كانت لاختلاف اللهجات بين قبائل العرب ، وقد روعى في هذا التيسير قدرات القبائل وما يدخل في إمكانها من عادات نطقية خاصة ، كان مظهرها لهجاتهم التي درجوا عليها ، وسواء أكانت هذه القراءات سبعاً أو عشرة أو أربع عشرة أو أكثر مما اختلف حوله العلماء فيما بعد في فهم الحديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف ، فافروا ما تيسر منه) فإن ذلك الخلاف في العدد والاختلاف حول تفسير الحديث لا يؤثر في الدلالة التي تفهم من الحديث فيما نحن بصدد ، وهي أن القراءات لتعدد اللهجات بين قبائل العرب ، ومدى مقدرتهم على نطق اللغة المشتركة متأثرة بهذه اللهجات .

وقد كان من الطبيعي لأفراد هذه القبائل — الذين تفرقوا في البلاد بعد أن

جمعهم الإسلام فانطلقوا في الأرض ينشرون الدين الجديد - أن يحملوا معهم لهجاتهم المميزة ، وتدخلت حينئذ ظروف جديدة من أهمها سكنى الأمصار المفتوحة ومخالطة الأجانب والتعامل معهم ، فأدى ذلك كله إلى تعميق الخلاف بين اللهجات بما داخلها من سمات لغوية جديدة ، بفعل العوامل السابقة ، ويضاف لذلك استخدام الأجانب أنفسهم للهجات العرب الذين نزلوا بلادهم ، وبقيت الفصحى كما كانت من قبل اللغة العامة التي يفهمها الجميع ، لأنها لغة القرآن ، ولأنها الوسيلة الضرورية للصلة بين كل العرب .

يقول الجاحظ : وأهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ، ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام ومصر (١) .

ومن الحق أن النازلة من العرب في الأمصار قد تأثروا أيضاً بلغة أهل الأمصار التي نزلوا فيها من فرس وروم وحشب ونبط وقبط ، ولم يؤثرُوا فيهم فقط .

ومن الحق أيضاً أن عهد الدولة الأموية - كما هو مشهور عنه - اتسم بالحرص الشديد على اللغة الفصحى والدفاع عنها ، وضرب المثل في ذلك قدوة وتصرفاً ، بإرسال أولاد الخلفاء للبادية أحياناً ، كما فعل معاوية مع ابنه يزيد ، وبتوقي اللحن وذمّ مرتكبيه ، وبالاكتفاء على العرب غالباً في كل أمور الدولة ، وكان ذلك كله عوامل طيبة ساعدت على المحافظة على اللغة الفصحى ودفع الأجانب لتماحها ، ولكن بقيت العوامل الاجتماعية الأخرى قاهرة فوق كل تحفظ أو دفاع في شيوع اللهجات واستعمالها .

يقول ابن الأثير : فما انقضى زمان التابعين على إحسانهم إلا واللسان

العربي قد استحال أعجمياً أو كاد ، فلا ترى المستقل به والمحافظ عليه إلا الأحاد ، هذا والعصر ذلك العصر القديم ، والعهد ذلك العهد الكريم^(١) .
وإذا تصورنا أن عهد التابعين قد امتد حتى منتصف القرن الثاني الهجري ، فالذي يتوقع حينئذ أن مرحلة جديدة من مراحل استخدام الفصحى واللهجات قد بدأت في المجتمع العربي ، وتميزت هذه المرحلة بسمات جديدة يلخصها كلها عبارة واحدة هي : أن اللهجات العامية أصبحت في الحضر عادة ، وأن الفصحى أصبحت صناعة ، ويؤيد هذه العبارة الدلائل الآتية :

أولاً : أن المطلع على كتب الجاحظ ، وما وصفه فيها من مشاهداته وما حكاه من مسموعاته وما نص عليه من آراء استخلصها مما شاهد أو سمع يستخلص منها وجود نوعين من اللغة في عصره الذي امتد به من منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الثالث ، إحداهما لغة الخاصة ، والأخرى لغة عامة الناس ، ويطلق على الأولى أحياناً أنها لغة الأعراب ، وفي مجال السخرية يصفها بأنها لغة أصحاب التقدير والتشديد والتعطيل ، ويطلق على الثانية أنها لغة المولدين والبلديين ، فتكلموا الأولى فنة خاصة هم الأعراب والمثقفون في مجالات العلم والمراقة الجادة ، والمتكلمون للثانية هم عامة الناس ، ولا بد للأخيرين — وهم الأكثرية — من تعلم اللغة العامة لفهم القرآن ، وحاجتهم إليها في مصالحهم وصلتهم بغيرهم من عامة العرب .

ولعل ذلك يقدم لنا أحد الأسباب التي كانت وراء الجهد العظيم الذي ازدهر في النصف الثاني من القرن الثاني من النحاة والرواة ، وهو يفسر أيضاً نشاط المعلمين للغة في هذه الفترة في كل من البدو والحضر ، وكذلك رغبة الناس في رواية الغريب والتكسب به ، وهو أيضاً السبب في تأليف

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ج ١ ص ٤ .

مختصرات النحو، لإعانة المعلمين على أداء عملهم، وإعانة الدارسين على الإلمام العام بالميسر لمسانله، وقد بدأت هذه المختصرات بالكسائي في كتابه المختصر الصغير، في القرن الثاني، وتوالى المختصرات بعد ذلك في القرن الثالث وما بعده.

هذا كله يدل على أن الفصحى أصبحت صناعة، وأن لغة العوام أصبحت عادة لا تحتاج للجهد في النطق بها، ومن المتصور حينئذ أن لغة العوام لم تكن بصورة واحدة في كل الأقاليم والأمصار، بل إنها لم تكن بصورة واحدة بين أهل مدينة واحدة كالبحيرة مثلا، كما روى الجاحظ اختلافات نطقية متعددة عن أهلها من الفرس والنبط والعرب، بتأثير السكنة واختلاف بنية الكلمات وترك الإعراب.

قال الجاحظ: إن الوحش من الكلام تفهمه الوحش من الناس. كما يفهم السورقي رطانة السورقي، وكلام الناس في طبقات، كما أن الناس أنفسهم في طبقات (١).

وقال أيضا: ومتى سمعت - حفظك الله - بنادرة من كلام الأعراب، فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها، ومخارج ألفاظها، فإنك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها، وأخرجتها مخرج كلام المولدين والبلديين، خرجت من تلك الحكاية، وعليك فضل كبير.

وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، ومماحة من مُمَاح الحَشْوَةِ والَطَّغَام، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظا حسنا، أو تجعل لها من فيك مخرجا سويا، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها ومن الذي أريدت له، ويذهب استعجابهم بإياها، واستملاحهم لها (٢).

(١) البيان والتهيين ج ١ ص ١٤٤.

(٢) البيان والتهيين ج ١ ص ١٤٦.

وهذا كلام في غاية الوضوح - ولكن هنا ملاحظتان جديرتان بالنظر :
أولاهما : يفهم من كلام الجاحظ النهى عن محادثة العامة بكلام الخاصة
أو العكس ، كما يفهم منه أنه أصبح في عهد الجاحظ مستويان اجتماعيان
للكلام باللغة ، بل مستويات - تماماً كما هو الأمر بيننا الآن - وأن
الخروج عن ذلك مما ينفى التحذير منه ، لأنه يعرض صاحبه لموقف اجتماعي
محدور .

وثانيتها : أنه قد وصل الأمر بتمايز مستويات الاستعمال درجة تمايزت
بسببها النواذر (النسكت) التي تقال بالفصحى أو العامة تمايزاً يكاد يفصل
بينهما ؛ إذ يؤدي التصرف في النادرة من أحد المستويين إلى سماجتها وبرودتها .
ثانياً : روى عن بعض العلماء في تلك الفترة أنهم كانوا إذا تركوا
أنفسهم على سجيتهما يتكلمون كلام العامة بألفاظ غير منقاة ، وتصامح
في الإعراب ، وميل إلى إسكان أو آخر الكلمات ،

وقد روى عن الفراء وهو في حضرة الرشيد حين قال له : أتلعن
يا يحيى ؟ أنه أجاب : يا أمير المؤمنين ، إن طباع أهل البدو الإعراب ،
وطباع أهل الحضرة اللحن ، فإذا حفظت أو كتبت لم ألحن ، وإذا رجعت
إلى الطبع لحننت .

وجاء في إنباء الرواة كان ثعلب لا يتكلف إقامة الإعراب في كلامه
إذا لم يحس لبساً في العبارة ، وذكر ذلك لإبراهيم الحربي - رحمه الله -
فقال : أيش يكون إذا لحن في كلامه ، كان هشام النحوى يلحن في كلامه
وكان أبو هريرة يكلم صبيانه بالنبطية (١) .

وأمثال هذه الروايات كثير ، مما يدل - كما قال الفراء - على أن لغة
العامة أصبحت طبعاً وأن اللغة الفصحى للحفاظ والكتابة ، وإذا كان الفراء

وتعلب من خاصة الخاصة ومع ذلك إذا تركوا أنفسهم على سجيته يتكلمون لغة الناس III فكيف كان الأمر بين الناس العاديين أنفسهم II إن هذا المظهر يدل أيضا على مدى التغير الذى حدث فى هذا العصر ، لاستخدام المستويين من الفصحى واللهجات .

ثالثاً : يدل على هذا التغير أيضا النشاط العلمى العظيم الذى حدث فى هذه الفترة ، واتجاهه إلى المبالغة فى التصون عن لغة عامة الناس ، سواء أ كان ذلك بالرجوع للتقديم ورفض ما عداه ، أو الانصراف إلى الأعراب فى البادية ، أو جهد اللغريين فى جمع اللغة - كما فعل الخليل بن أحمد - أو تنقية الفصحى مما علق بها من دخيل أو لحن ، وقد بدأ ذلك السكسائق بكتابه د ما تلحن فيه العامة ، فإن كل ذلك يدل على ما نحن بصده من أن الفصحى أصبحت لغة الصنعة لا الفطرة ، ولغة الكتابة لا النطق ، وهى فى حاجة إلى الدعم والمساندة والدفاع عنها ضد هجوم مقتدر من كلام العوام الذى يسنده الاستعمال وانتشاره بين الناس .

ذلك كله عن الحضر ، فماذا كان الأمر فى البادية فى ذلك الوقت ؟؟ يبدو أن البادية ظلت محاطة على ما كان عليه الأمر من قبل من تجاور اللهجات واللغة المشتركة العامة فيها مع استعمال كل منهما فى مجاله الخاص ، وظهر ذلك فى الروايات الكثيرة المنتشرة عن اللهجات فى كتب النحو واللغة ، إذ روى العلماء من ذلك ظواهر اللهجات التى سمعوها فى البادية ، وهى من السكرة إلى الحد الذى دفع القراء إلى أن يقول :

واعلم أن كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته ، لرخصت لك أن تقول (رأيت رجلا) ولقلت (أردت أن تقول ذاك) واسكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز ،

وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، فلا تلتفت إلى من قال : يجوز ، فإننا قد سمعناه ، إلا أننا نجيز للأعرابي الذي لا يتخير ، ولا نجيز لأهل الحضرة والفصاحة أن يقولوا (السلام علامكم) ولا (جيت من عندك)^(١) .

فهذا النص من الفراء يقرر عموما وجود كثير من ظواهر اللهجات التي سمعها العلماء ، وأخذ بهذا السماع كله بعضهم ، وانقضى من ذلك آخرون ، وإن كان الجميع على القبول بصورة عامة ، فمثلا في النص السابق منع الفراء (رأيت رجلا) وهو مما تورده كتب النحو على لغة من يلزم المثنى الألف ، إما إبدال الهمزة عينا في (أن) والياء ألفا في (علامكم) وتسهيل الهمزة في (جئت) وفتح الدال في (عندك) فهي من ظواهر اللهجات التي يفهم عن الفراء رفضها أو الأخذ بها ، وإن خالفه في ذلك آخرون .

ولا داعي للإفاضة هنا في ذكر التفاصيل والنماذج ، فإن ما تستدعيه هذه الفكرة هو متابعة تطور استعمال الفصحى واللهجات متابعة مختصرة تقدم صورة عنها ، وقد اتضح أنهما امتعلتا معا في البيئات العربية طوال عصر الاستشهاد الذي انتهى بالقرن الرابع الهجري ، ومن المهم أن ندين أيضا ما كانت عليه الحال حين حدثت هذه النهاية .

يفهم من كلام العلماء الذين عاصروا القرن الرابع ، ووصفوا حال اللغة فيه — أدهاء أو جغرافيين أو لغويين — أن موجة الفصحى واللهجات استمرت في غير صالح الفصحى ، اطراداً مع ما سار عليه الأمر من قبل بين الاثنين ، ويبدو أن اللغة الفصحى قد تضائل نفوذها ، واقتصرت مجال هذا النفوذ على شيئين :

(١) بكلمة إصلاح ما تنطط فيه العامة من . .

الأول : اللغة المكتوبة ، إذ يقوم بها عادة العلماء والأدباء ، وتأتى بعد الفكرة والروية .

الثانى : استخدام اللغة من بعض القبائل البدوية فى الصحراء ، وذلك لعزائهم الاجتماعية التى حفظت عليهم صورة ما توارثوه من نطق اللغة .

أما اللهجات فقد ازداد نفوذها فى هذا القرن ، فشمل العام والخاص وتعددت صورها فى الأمصار والأقاليم بما حملت من لحن وورطانات وتحريف ، وتسرب هذا نفسه للهجات البادية بطول استمرار الصلة بين البدو والحضر من ناحية ، وبفعل الثورات المستمرة على الدولة العباسية من ناحية أخرى ، حيث كان الثائرون من الزنج والقرامطة ينحازون للبادية ، فيتخذونها موقعا للوثوب منه على الأمصار ، أو ملاذا يلجأون إليه فرارا من مطاردة جيوش الدولة .

وباختصار : فإنه من الممكن أن يقال : إن اللغة الفصحى أصبحت فى أواخر القرن الرابع هـ لغة كتابة ، وما هو بسبيل ذلك من مواقف الجدد والتروى كالخطابة والشعر والاحاديث الجادة بين الخاصة من العلماء وأهل الأدب .

ولنتأمل وصف ذلك فى ثلاثة نصوص لعلماء من القرن الرابع الهجرى ، أحدهم أديب وهو قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧) والثانى لغوى وهو أبو الحسن الزبيدى (ت ٣٨٠) والثالث رحالة وهو المقدسى (ت ٢٨٠)

● قال قدامة : وربما اغتفر فى دهرنا هذا اللحن والخطأ الإنسان فى كلامه لكثرة اللحن فى الناس ، وأنه قد فشا وعظم ، وفسدت الفصاحة بمخالطة العرب الأعاجم والأقباط وسائر الأجناس ، فأما فى الكتاب فغير (م ٤ — المستوفى للغوى)

مغتفر له ذلك ، لأن الطرف يتكرر نظره فيه ، والروية تجول في إصلاحه ، وليس كمثل الكلام الذى يجرى أكثره على غير روية ولا فكرة (١) .

• قال المقدسى : وجميع لغات العرب موجودة فى بواى هذه الجزيرة إلا أن أصح ما بها لغة هذيل ثم النجديين ، ثم بقية الحجاز ، إلا الأحقاف فإن لسانهم وحش .

وفى مصر : لغتهم عربية ، غير أنها ركيكة رخوة ، وذمتهم يتحدثون بالقبطية .

وفى المغرب الإفريقى عامة : لغتهم عربية ، غير أنها منغلقة مخالفة لما ذكرنا فى الأقاليم ، ولهم لسان آخر يقارب الروى (٢) .

• وقال الزبىدى : ثم نظرت فى المستعمل من الكلام فى زماننا وأفقنا ، فألفيت جملا لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما فهو إليه ودلوا عليه مما أفسدته العامة عندنا ، فأحالوا لفظه ، أو وضعوه غير موضعه وتابعهم على ذلك الكثرة من الخاصة ، حتى ضمنته الشعراء أشعارهم واستعمله جملة الكتاب وعالية الخدمة فى رسائلهم ، وتلاقوا به فى محافهم ، فرأيت أن أنه عليه ، وأبين وجه الصواب فيه ، ... وأدع اجتلاب ما أفسده دهاؤهم وسقاطهم مما عسى ألا يغرب عن تمسك بطرف من الفهم إذ لو استوعبنا ذلك لطال الكتاب به (٣) .

فقدامة يفرق بين ما يجرى من الكلام بغير روية ولا فكر ، وهو الكلام الجارى بين الناس ، وما فيه الروية والتفكير وهو لغة الكتابة ،

(١) هـد النثر ص ١٢٤ .

(٢) انظر : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم . صفحات ٩٧ - ٢٠٣ - ٢٤٣ .

(٣) انظر : لحن العوام ص ٧ .

والأول مظهره اللهجات التي يغتفر فيها الخروج على مقتضى قوانين العربية والفصاحة ، أما الكتابة فهي وسيلة الفصحى التي لا يغتفر فيها ذلك لمن يكتبون .

وفي وصف المقدسى للغة البادية والأقاليم يتضح في كلامه تعدد اللهجات في البادية حتى عصره ، وعبر عن ذلك بـ "بلغات العرب في الجزيرة" ، وأشار إلى ما بقي لبعضها من نسبة الصحة لها ، مع تفاوتها في ذلك بين الصحيح والأصح ، بخلاف لهجات الأقاليم العربية الأخرى في مصر والشمال الأفريقي ، إذ نسب إليها أنها عربية ركيكة أو منغلقة .

والزبيدي يصف ما في أفق الأندلس في زمانه بفساد لهجات التخاطب العامة بين من أطلق عليهم "دهماء الناس" وسقاطهم ، وقد امتد أثر ذلك إلى لغة الخاصة الفصحى التي استخدمت في الشعر والكتابة والرسائل ، وأحاديث الخاصة ، وقد انصرف الزبيدي عن النوع الأول لشيوعه وعموم البلوى به . واختص بمجده النوع الأخير فقط .

وخلاصة ما يفهم من هذه النصوص الثلاثة فيما يتعلق بعرضنا لتطور قضية الفصحى واللهجات أن الفصحى في القرن الرابع قد اقتصر على اللغة المكتوبة مع التحرز عن الخطأ فيها ، وفسدت اللهجات في كل الأمصار وإن بقي حسن الظن ببعضها في البادية .

وبانتهاء القرن الرابع الهجري انتهى حسن الظن بالبادية أيضا ، وتوقف الاستشهاد تماما ، وبمضى الزمن تعرضت لغة الكتابة نفسها لمظاهر الخطأ في بنية الكلمات والإعراب ، مع ركازة الأسلوب وكثرة استخدام الكلمات الأعجمية فيه .

موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات القبلية

الفصحى لغة قريش ، قضية نالت من الشهرة قديما وحديثا ما يكاد يصل بها إلى حد البدهيات ، لكن . . ليس كل ما اشتهر أو يشتهر بين الناس هو أصح الأشياء دائما ، لأن الأمر مرجعه أولا وأخيرا استقراء الحقيقة كما هي في الواقع ، لا بحسب الشهرة والرواج .

وفهم موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات يعتمد على الآراء النظرية التي وردت عن الأقدمين في هذه القضية من ناحية ، وكذلك ما ورد من نصوص عن استعمال اللغة بين الناطقين العرب من ناحية أخرى . واعتمادا على هذين المستندين ، وما ذكره الأقدمون عنهما من روايات وأخبار تتكون المادة العلمية التي تستخدم في بيان الأفكار التالية التي تسلم كل منها إلى الأخرى ، وهي :

١ - الفصحى لهجة قريش وحدها أو لغة عامة العرب .

٢ - مجالات استعمال كل من الفصحى واللهجات القبلية .

٣ - أساس موقف النحاة من الصلة بين الفصحى واللهجات .

لقد تتبعنا النصوص القديمة التي يظن أنها كانت أساس الشهرة في نسبة اللغة الفصحى إلى قريش خاصة ، وأنهم وحدهم الذين هيأوا للعرب لغة موحدة نزل بها القرآن ، وكانت رباطهم الفكري والوجداني ، فوجدت - على قدر جهدي - النصوص الآتية مرتبة تاريخيا .

● أورد ابن هشام الأثر التالي عن الرسول قال : قال ابن إسحاق : وكان رسول الله ﷺ يقول لأصحابه : أنا أعربكم ، أنا قرشي ، واسترضعت في بني سعد بن بكر ^(١) .

(١) سيرة النبي ج ١ ص ١٧٨ .

• ما روى عن عثمان من أنه قال للرهبط القرشيين الثلاثة الذين كتبوا المصاحف : ما اختلفتم فيه أنتم وزيد (ابن ثابت) فاكثبوه بلسان قريش ، فإنه نزل بلسانهم — ففعلوا (١) .

• قال معاوية يوما : من أفصح الناس ؟ فقال قائل : قوم ارتفعوا عن خلخانية الفرات ، وتيامنوا عن عننة تميم ، وتياسروا عن كسكة بكر ، ليست لهم غمغة قضاة ، ولا طمطمانية حير ، قال : من هم ؟ قال : قريش ، قال : من أنت ؟ قال : من جرم ، قال : اجلس (٢) .

• قال ابن فارس : وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود من العرب ، تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصنى كلامهم ، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب ، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عننة تميم ولا عجرية قيس ، ولا كشكشة أسد ، ولا كسكة ربيعة ، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس . مثل (تعلمون ونعلم) ومثل (شعير وشعير) (٣) .

• جاء في بداية نص الفارابي اللغوى عن القبائل قوله : وكانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ . وأسمها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا ، وأبينها إبانة عما في النفس (٤) .

تلك أهم النصوص القديمة في هذا الموضوع ، ويلاحظ عليها ما يلي :
أولا : أن هذه النصوص وإن أثبتت لقريش الفصاحة ، فإنها لم تنفيها

(١) المقنن في رسم مصاحف الأمصار ص ٧ .

(٢) البيان والتهيين ج ٣ ص ٢١٢ .

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣ .

(٤) انظر : الاقتراح ص ١٩ .

عن غيرها من القبائل ، وما ورد من نفي العجرفية والسكشكشة والعنينة إلخ . . عنهم ، قصد به أساساً تأكيد فصاحة قريش ، لا نفيها عن غيرهم ، ويدل على ذلك أن الرسول نفسه ذكر بعد أن أخبر بفصاحته قبيلة أخرى أفادته تلك الفصاحة ، وهى قبيلة سعد بن بكر ، وكانت قريش نفسها ترسل أولادها إلى قبائل أخرى للاسترضاع واكتساب الفصاحة .

ثانياً : أن هذه النصوص - بمنطوقها - أثبتت الفصاحة لقريش . ولا يفهم منها نصاً تفردوا بذلك على سائر العرب ، ولا يفهم منها كذلك أن لغتهم هى التى عمت كل العرب ، فاستخدمها الجميع تأسيساً بهم ، فينبغى إذن أن يقتصر منطوق النصوص على ما أثبتته لقريش ، وقد وردت نصوص أخرى تثبت لغتهم مثل ذلك ، كما روى عن عبد الملك بن مروان قوله : إذا أردتم الشعر الجيد ، فعليكم بالزرق من قيس بن ثعلبة - وهم رهط أعشى بكر - وأصحاب النخل من يثرب - يريد الأوس والخزرج - وأصحاب الشعف من هذيل .

ثالثاً : ما ورد عن عثمان من إرشاده السكتاب بالرجوع للغة قريش إذا اختلفوا ، وقوله : إنما نزل بلسان قريش ، لا يفهم منه أن ذلك لم يكن لسان غيرهم ، فقد كانت قريش تستعمل اللغة الفصحى المشتركة بين العرب كما يستعملها غيرها من القبائل ، وقد نزل القرآن بهذه الفصحى المستخدمة فى قريش - كما قال عثمان - وكانت أيضاً مستخدمة فى غيرها من القبائل بدليل أن القبائل العربية كلها تلتق القرآن بالإذعان والانقياد والخشوع وهل يكون ذلك كله إلا لأنهم فهموه وتمثلوه وتأثروا به .

رابعاً : أضاف ابن فارس والنفارابى مستنداً لإثبات فصاحة قريش ، وهو التخير والانتقاء من كلام من يفد عليهم من القبائل .

والحق أن طبيعة المخالطة والالتقاء لا تسمح بالانتقاء والتخير للأحسن فقط ، بل إنها لتجلب على هؤلاء المخالطين ألفاظا وظواهر لغوية يمكن ألا توصف - كما رأى ابن فارس والفارابي - بالحسن والصفاء والفصاحة والسهولة ، وبخاصة قریش ، إذ كانت تسكن مكة وما حولها وهم من أهل المدن ، وقریش تجار ، والتجارة تفسد اللغة ، وكان ذلك مما عيب على قریش نفسها فيما بعد ، فرفض العلماء الأخذ بلغتها أو لغة حاضرة الحجاز عموماً .

ويبدو أن السبب في رواج فكرة فصاحة قریش واعتبار لغتها سيدة اللغات يعود إلى الرغبة في إعلاء شأن قریش ، لدافع ديني لا لواقع لغوي ، فما دام رسول الله منهم وهو سيد العرب والعجم ، وما دام القرآن قد نزل عليه فيهم ، وهو سيد كلام العرب ، فإنه ينبغي للغتهم أيضاً أن تكون سيدة اللغات ، وبها توحدت لهجاتهم .

والذي أميل إليه في هذه المسألة : أن قریشا كانت مثل غيرها من قبائل العرب تستخدم اللغة الفصحى كما يستخدمها غيرها ، وأنه كان لها لهجة خاصة بها - إلى جوار ذلك - فيها من الظواهر والسمات ما تفردوا به عن غيرهم ، وحين نزل القرآن بالفصحى - لغة العرب جميعاً - زاد الفصحى قوة ، ووجد الناطقون العرب فيه نصاً نموذجياً أعجبوا به واحتذوه .

• قال ابن جني : إن العرب - وإن كانوا كثيراً منتشرين ، وخلقاً عظيماً في أرض الله - غير متحجزين ولا متضاغطين ، فإنهم يتجاوزهم وتلاقيهم يجرّون مجرى الجماعة في دار واحدة ، فبعضهم يلاحظ صاحبه ، ويراعى أمر لغته ، كما يراعى ذلك من مهم أمره ، فهذا هذا ^(١) .

فابن جني يقدم صورة حية للطريقة التي توحدت بها لغة العرب ، فهم

منشرون حقاً في أرض الله ، لكنهم بحكم الجوار والالتقاء جماعة واحدة ، يستظلون بعرف واحد في اللغة وغيرها من الأمور المهمة ، وتلك هي الطريقة الصحيحة لتوحيد اللغة ، لا ما شاع واشتهر عن لغة قريش .

كانت بين العرب إذن لغة عامة ولهجات ، فما مجالات استعمال كل منهما بين العرب مجتمعين وبين القبائل خاصة ؟ ؟ .

إن الذي يحدد ذلك من بداية الأمر هو استخدام الفصحى في الصلة بين العرب جميعاً ، أما اللهجات فهي عرف محلي خاص بقبيلة واحدة أو مجموعة من القبائل تجمعها بيئة اجتماعية واحدة ، والمتنظر بناء على ذلك أن تتفق مجالات استعمال كل منهما مع الموقف العام الذي تمثله .

من المتوقع إذن أن تستخدم الفصحى بين الشعراء ، فالذي يستقرىء الشعر العربي - على وفرته - في الجاهلية والإسلام يتأكد لديه أن الشعراء يكادون يتفقون في استخدام مستوى واحد هو مستوى الفصحى في شعرهم ، ونادراً ما يلقى الدارس أحياناً تحمل طابع اللهجات المحلية مما سعى النحاة وراعه ، واستخدموه في دراساتهم لاستنباط الآراء ، فقليلة جداً تلك الآيات التي رويت وفيها كشكشة أو عنعنة ، أو التزم فيها واحد من الأسماء الستة الألف أو المثني كذلك ، وذلك بالمقارنة إلى ما ورد من الشعراء الذين ينتسبون إلى القبائل التي قيل إن هذه الظواهر اللهجية وردت عنها ، فإذا رجعنا إلى شعر الشعراء من تميم مثلاً لا نجد عنعنة ، وإذا رجعنا إلى شعر ربيعة وشعرائها لا نجد كشكشة ، وهكذا ، فالأمر كله مرجعه البيت أو البيتان ، أو العبارة المروية التي ينقهاها النحاة واحداً بعد الآخر ، ومع ذلك فإن تفسير هذه الظواهر غير مشكل - كما سيأتي الحديث عنه .

فاستخدام الفصحى في الشعر هو المتوقع ، ولا يتوقع غيره ، لأن

الشاعر يرسل شعره لإرسالاً ، كي تتردد أنغامه بين كل العرب ، ولا يقتصر أمره على قبائله وحدها ، وهذا مجاله الفصحى العامة بينهم .

ومن المتوقع كذلك أن تستخدم الفصحى في مواقف الوفاة بين القبائل بعضها والبعض الآخر ، وفي مجتمع قبلي — كمجتمع الجزيرة العربية قديماً — يتحكم فيه العرف لا القانون ، غالباً ما تحل المشاكل عن طريق الصلات والذمم والمعاهدات ، ويفغى حينئذ أن تكون أداة التفاهم واحدة ومباشرة وهي الفصحى العامة التي تحقق التفاهم وتبادل الآراء .

ومن المتوقع أيضاً أن تستخدم الفصحى في موقف المخاطبة العامة حتى داخل القبائل نفسها في مجالات التشاور والحروب وأماكن العبادة ، فيستخدمها حينئذ رؤساء القبائل والأشراف والكمهنة .

وبصد ذلك ينبغي التنبيه إلى ما كان العرب يقيمونه من أسواق منتظمة على مدار السنة في أقاليم مختلفة من الجزيرة العربية ، وفي تلك الأسواق يتجمع الناس من كل القبائل لتبادل المنافع بالبيع والشراء ، وسماع الشعر والخطب والآراء ، ولا يتم ذلك كله بغير لغة عامة يفهمها الجميع .

أما اللهجات القبلية المحامية فشأنها مختلف — كما هو الأمر في كل العصور — إذ تستخدم عادة في بيئة خاصة تضم قبيلة واحدة أو مجموعة من القبائل بينها صلة القرابة أو الجوار ، وفي إطار هذا المجتمع المحدد تصبح اللهجة ذات قيمة كبيرة ، إذ هي وسيلة أفراد القبيلة في شئون حياتهم العادية — وما أكثرها — من حيث قضاء مصالحهم وتفاهمهم عن تلك المصالح ، كما تكون وسيلة في التسلية والسمر وإلقاء النواذر والفكاهات .

• يقول الجاحظ : إذا أدخلت على الكلام الذي إنما أضحك بسخفه وبعض كلام العجمية التي فيه حروف الإعراب والتحقيق والتثقيب ،

وحولته إلى صورة ألفاظ الأعراب الفصحاء وأهل المروءة والنجابة ،
انقلب المعنى مع انقلاب نظمه ، وتبدلت صورته^(١) .

والجاحظ يقدم بذلك نموذجا واحدا لمجال من الكلام هو الترفيه ،
حيث تكون صياغة الفكاهات والنوادر - كما يقول - خالية من
الإعراب والتحقيق والتنقيط ، وتنساب على ما يقتضيه الموقف ، فيها سخر
محبوب وألفاظ أعجمية وظواهر لهجية ، فينبغي قبولها كما وردت دون
فرض مستوى من الكلام على مستوى آخر ، والنوادر والفكاهات
تكون قطاعا مهما من حياة الناس إذا تأكدت بينهم المعرفة والمكاشفة ،
ويتحقق ذلك غالباً في بيئة اللهجة المحلية .

والآن ، نأتى إلى الفسكرة الثالثة عن موقف النحاة من الصلة بين الفصحى
واللهجات ،

وينبغي منذ البداية التفريق بين اعتبارين في النظر إلى هذين المستويين :
الأول : اعتبار كل منهما مستوى خاصا ، له مجالات استعماله التي يتفرد
بها ، واعتبار كل لهجة من لهجات القبائل مستوى خاصا متميزا عن مستوى
غيرها من اللهجات الأخرى من ناحية وعن اللغة الفصحى من ناحية أخرى ،
وهذا التفرد والتمايز بين الفصحى واللهجات يكون في معاني الألفاظ
كما يكون في نطق الأصوات والصيغ وتأليف الكلام والإعراب ، وهو
أمر لم يصنعه أحد بنية العمد ، ولم ينزل من السماء - كما يقول أصحاب
التوقيف - بل صنعه عرف الناطقين للغة أو اللهجة بفعل التطور الذي
لا يد لأحد على إيقافه أو تجميده .

وينبغي التنبيه إلى أنه ليس هناك فاصل حاسم يوقف الالتقاء والتأثير المتبادل بين الفصحى واللهجات ، بأن يظهر في الفصحى أحيانا بعض خصائص اللهجات ، وأن تفيد اللهجات من الفصحى معاني وصيغا وتراكيب ، لكن على الرغم من ذلك فإنه يبقى اعتبار كل منهما مستوى خاصا ينبغي دراسته على انفراد .

الثاني : اعتبار الفصحى هي اللهجات نفسها ، وبهذا الاعتبار تتمثل الفصحى قديما مثلا في لغة قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، فنطق هذه القبائل — على اتساع بيئاتها وتباين منازلها ، وامتداد الزمن بها — يعتبر وحدة واحدة تدرس جميعا لاستنباط القواعد منها .

وبلخص هذين الاعتبارين عبارة واحدة هي : التكلم بالفصحى متأثرة باللهجات القبائل أو اعتبار الفصحى هي نفس اللهجة ، ، فأى هذين الاعتبارين أخذ به النحاة !!

من الإنصاف أن يعرف أولا أنه قد ورد عن علمائنا الأقدمين عرضا في التعليق على بعض الروايات ما يفهم منه الاعتبار الأول ، لكن ذلك لا يكون منهجا عاما طبقوه والتزموه ، وإليك هذه النماذج الثلاثة :

● وروى ابن سلام : قال المستوغر بن ربيعة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم وقد بقي بقاء طويلا حتى قال :

ولقد ستمت من الحياة وطولها وازددت من عدد السنين مئينا
مائة أتت من بعدها مائتان لي وازددت من عدد الشهور سنينا
هل ما بقا إلا كما قد فاتنا يوم يكر ، وليلة تحدونا

قوله (بَقَا) ، يريد : (بَقِيَ) و (فَنَا) ، يريد : (فَنِيَ) ، وهما لغتان لطيتان ، وقد تكلمت بهما العرب (١) .

• روى ثعلب الأبيات التالية لمجهول من طيء :

أسير وما أدري لعل منيتي يلبي إلى أعرافها قد تدلت
فقلت لملاح السفينة خالد أجزها ، فقد طال الشواء وملت
أجزها فما كانت لها قارة الحمى مظنا ولا الأجيال مما تمت
وما طرحت بي قلة عن عشيرة بظلم ، فلم أصبر عليه فقرت
تحن إلى الفردوس والشير دونها وأيهات عن أوطانها حوث حلت
قال أبو العباس : هذه لغته ، وهو رجل من طيء (٢) .

• قال ابن جني : رويت عن الأصمعي قال : اختلف رجلان في الصقر ، فقال أحدهما : الصقر بالصاد ، وقال الآخر : السقر بالسين ، فتراضيا بأول وارد عليهما ، فحكيا له ما هما فيه ، فقال : لا أقول كما قلتما ، إنما هو الزقر — أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها ، وهكذا تتداخل اللغات (٣) .

فالعلان (بقا وفنا) من (بقى وفنى) لغتان لطيتان وقد تكلمت بهما العرب ، والذي أفهمه من العبارة الأخيرة استخدامهما في اللغة الفصحى العامة ، وبعبارة أقرب : استخدام مظهر من اللهجات في الفصحى .

وقد علق ثعلب على استعمال الطائي المجهول في شعره (أيها في هيئات وحوث في حيث) بقوله : هذه لغته ، وهو رجل من طيء ، فقد استخدمت

(١) طبقات فحول الشعراء ص ٢٩ .

(٢) مجالس ثعلب — القسم الثاني ص ٥٦٦ .

(٣) الخصائص ج ١ ص ٣٧٤ .

هاتان اللفظتان بتلك الصورة في مجال من مجالات الفصحى وهو الشعر ،
فهى لغة الشاعر فى هذين اللفظين ، واستعملت طريقتها فى الفصحى .

وقد علق ابن جنى على (الصقر والسقر والزقر) بقوله : هكذا تتداخل
اللغات ، ولو عبرت عن ذلك بما أفهمه ، لقلت : هكذا تتكون بعض
عناصر الفصحى ، بالإفادة من اللهجات عن طريق الالتقاء والاختلاط .
لكن هذا الاتجاه لم يكن منهج النحاة العام ، ولا يفهم ذلك عنهم
صراحة من هذه التعليقات القصيرة المتناثرة فى الروايات السابقة وأمثالها .

إن منهج النحاة يبرز حقا فى الاعتبار الثانى ، اعتبار الفصحى هى
لهجات القبائل على تعددها وطول الزمن بها .

فهذا الاعتبار لديهم هو الذى دفعهم لاختيار نوع معين من اللغة المروية
عن القبائل ، لدراستها واستنباط القواعد منها ، وقد تجمى القاعدة كلها على
أساس استعمال لهجة معينة ، وذلك كقولهم إن (ذو) من الموصولات العامة
فى لغة طيء ، مما لا يشك المرء معه بأنه ظاهرة لهجية ، استخدمها بعض
الناس من طيء فى اللغة العامة الفصحى مما ورد ذكره فى بعض أبيات
الاستئهاد على هذه القاعدة ، لكن لم يكتب لهذا الاستعمال الشيوع وموافقة
العرف فى اللغة العامة ، وإلا فلو عزلنا هذه الأبيات التى وردت عن هذه
الظاهرة فى النحو ، فهل نجد لهذا الاستعمال أثرا فى شعر الشعراء وإن كانوا
من طيء ؟ الذى أعلاه إجابة لهذا السؤال هو النفى .

وقد انعكست نظرة النحاة للصلة بين الفصحى واللهجات تماما فى دراسة
النحو العربى ، فقد ترتب على هذه النظرة اضطراب الدراسة لانسجامها
فى المسألة الواحدة وجوه ، ولكل وجه توجيهه ، وتجد هذه الوجوه
والتوجيهات سندها فى اللغات واللهجات .

وقد اتخذت هذه اللغات واللهجات أيضا تكأة في النحو العربي لكثير من التفريعات التي تتدراك على القاعدة العامة أو تنقضها تماما ، مما زاد من تعقيد النحو العربي وصعوباته .

• روى الزبيدي : قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سمعته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟؟ فقال : أعمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفني لغات (١) .

• قال أبو حيان : وذكر أبو الحسن قطرب وأبو عبيد والسكريوني أن من العرب من يقف على المنصوب المنون بالسكون ، تقول (رأيت زيدا) وعزاها ابن مالك إلى ربيعة ، وهو — والله أعلم — ربيعة الفرس بن نزار ابن معد بن عدنان .

وفي البطون التي تفرعت عن ربيعة عالم شعراء لا يحصون ، ولا يوجد في لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفا إلا إذا كان على سبيل الندور (٢) فأبو عمرو بن العلاء فيما وضعه من العربية يحمل على الأكثر ويسمى ما خالفه لغات ، والذي يفسر هذا المسلك العلمي هو فهم علمائنا الأقدمين للصلة بين الفصحى واللهجات ، واعتبارهم الفصحى هي نفس اللغات المتعددة مما أطلقوا عليه أنه « كلام العرب » ، ولا يمكن دراسة هذا الحشد الكبير المختلط إلا بهذه الطريقة التي قررها أبو عمرو ، أحمل على الأكثر وأسمى ما خالفني لغات ، وهكذا جاء النحو العربي وفيه قواعد عامة ذات احتمالات ولغات تتدراك عليها أو تنقضها .

(١) حقايق النحويين واللغويين ص ٣٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٠١ .

وفي نص أبي حيان نموذج عملي لهذه النظرة ، فالوقوف على المنسوب
المنون بالسكون لغة منسوبة إلى بعض العرب في آراء بعض العلماء ، وهي
منسوبة إلى ربيعة بالتجديد في رأى ابن مالك ، لكن عالم الشعراء الذين
لا يحصون من ربيعة لا يستعملون تلك الطريقة ، والشعر أحد مجالات الفصحى
العامة ، فما الذى يعنيه كل ذلك ؟

إنه يعنى أن الوقوف بالسكون كان فى لهجة بعض فروع ربيعة ،
ولم تحمله الفصحى العامة ليشيع ويوافق عليه عرفها ، لكن النحاة حملوه
ودرسوه من اللهجة ، ووضعوا له قاعدة تمثل ظاهرة ضمها النحو العربى ، ذاك
الذى يفترض فيه أنه للفصحى العامة أساسا .

هذا ، وليس من المفيد كثيرا هنا تقديم نماذج لما أحدثته نظرة النحاة
للصلة بين الفصحى واللهجات من خلط فى دراسة النحو العربى ، إذ يمكن
الحصول على ذلك دون عناء ، وذلك بتصفح أحد مطولات المتأخرين
دكارشاف الضرب ، لأبي حيان أو شرح الأشموني ، ، وحينئذ نستطاع
القارى عشرات الأمثلة والنماذج لهذه النظرة .

خريطة القبائل العربية بين قبول النجاة ورفضهم

الحديث عن القبائل العربية يتجه أساساً إلى تلك القبائل التي شافها العلماء في البداية في فترة ازدهار دراسة اللغة، وذلك بقيام العلماء من الرواة والدارسين بالرحلة للأعراب في مواطنهم ، ثم قيام الأعراب بالوفادة على الحضر للغرض نفسه وهو أخذ اللغة عنهم ، وتلك هي الطريق التي تم بواسطتها نقل ما أخذ عن القبائل ودراسته ، وإذا شئنا التقريب الزمنى لذلك ، فإنه يقال : إن ذلك كان في منتصف القرن الثاني الهجري وما تلاه . أما ما قبل ذلك مما نسب للقبائل العربية من اللهجات ، فهي أمور جاءت دون قصد ، إذ تناقلها الناس عفواً أو أصابها العلماء في أشعار العرب التي صحت روايتها قبل ذلك .

وعلماء اللغة لم يرووا لغات القبائل بهدف الدراسة التاريخية للغة ، على معنى : تدوين اللهجات للوقوف على كيفية تطورها ومعرفة الصلة بين بعضها والبعض الآخر ، والصلة بين ظواهرها وظواهر الفصحى ، وكان ذلك يتم - لو حدث - بجمع اختلافات لهجات القبائل وأفرادها بالتدوين ، وتمييز أنواعها من حيث القرابة والبعد بين اللهجات ، وتتبع أسباب قرب الظواهر في اللهجات أو بعدها ، بدراسة الصلات الاجتماعية للقبائل ، وذلك بالتتبع التاريخي لانتقالات القبائل في الجزيرة العربية .

لكن كل ذلك - للأسف - لم يحدث ، وإن جاء شيء منه ، فقد جاء عفواً ، فإنهم قد وجهوا همهم في تدوين اللهجات إلى ما يهمهم من تصارييف الكلام بنية وتراكيب وإعراباً ، أو إلى ما تنهض به أدلة الاختلاف بين العلماء بعضهم والبعض الآخر ، كما كان يحدث بين البصريين والكوفيين ، أو بين عام وآخر وما يحتاج إليه ذلك من الشواهد والنواذر .

كما أن علماءنا - رحمهم الله - قاموا برواية لهجات القبائل ودراستها حين بدأ نشاطهم في ذلك ، اعتماداً على اجتهد كل منهم بالثقة بقبيلة أو أكثر يقيم بينها زمناً ويروى لغتها ، وإذا كانت القبائل الموثقة قد اشتهر أمرها بين العلماء ، وأصبح الأخذ عنها شبه عرف ، فليس معنى ذلك أنهم حددوا ذلك تحديداً منظماً أثناء نقل اللغة ، إذ قد عرف ذلك بينهم بتواصيهم على النقل من قبائل خاصة ، من مثل قول الخليل للسكائي حين سأله : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج وأنفذ خمس عشرة قنينة في الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ ، وكما هو واضح كان كلام الخليل للسكائي عاماً لا تحديداً فيه .

وكتابة هذا الموضوع ببيان الآتي :

- ١ - القبائل العربية في نص الفارابي وتوضيحها بالرسم
- ٢ - نظرة النحاة للغات القبائل من حيث القبول والرفض
- ٣ - معرفة أساس هذه النظرة

المشهور أن القبائل العربية تعود إلى أصاين كبيرين هما : القحطانية في الجنوب والعدنانية في الشمال ، وينسب إلى القحطانية قبائل حير وغسان ولخم والأزد ومذحج وكندة وطبي . ويعد منها قضاة أيضاً عند بعض النسابين .

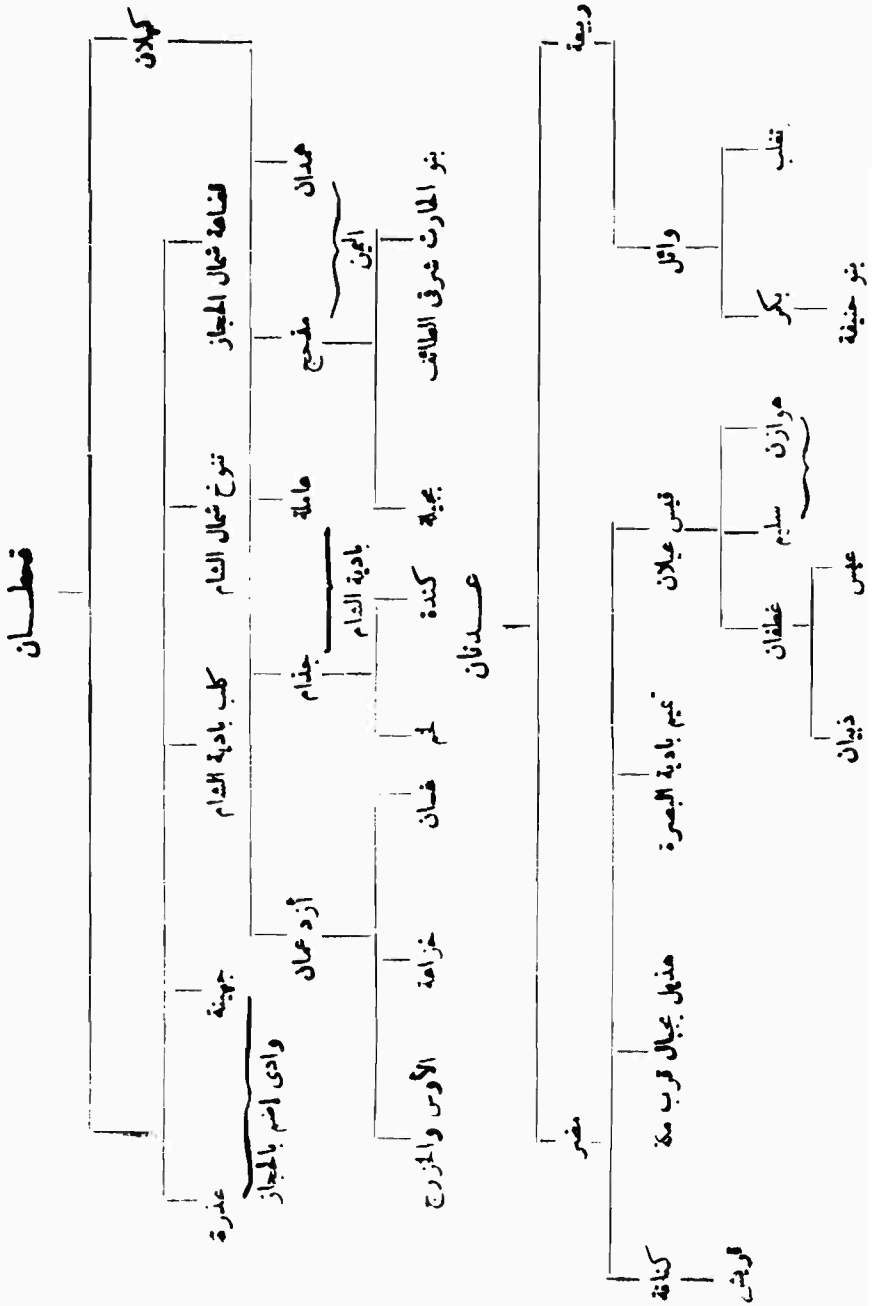
أما القبائل العدنانية فقد تركزت لإقامتها في الحجاز ونجد وتهامة ، وترجع القبائل العدنانية في نسبها إلى : معد ، وهو البطن العظيم الذي تناسلت منه قبائل الشمال ، فمن معد نزار التي تفرعت إلى خمسة فروع كبار ، وهي : أمار وإباد وربيعة وقضاة - في بعض الآراء - ومضر التي اشتهرت بالفصاحة حتى نسبت لها اللغة ، فقليل « اللغة المضرية » ، ومن (م م - المستوى القوي)

أشهر القبائل المضربة كنانة — ومنها قريش — ثم تميم وقيس وأسد وهذيل وضبة ومزينة . ولكل قبيلة من هذه القبائل فروع ليس هنا مجال الإحاطة بها إحاطة شاملة بما تكفل به بإفاضة كتب الأنساب .

هذا هو العرض العام لقبائل الجنوب والشمال ، فمن منها أخذت عنه اللغة ومن ترك ٤٩ — جا في نص د الفارابي ، المشهور :

والذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس و تميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتسكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقيبط ، ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إباد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرؤون فى صلاتهم بغير العربية ، وأولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ، ولا من عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين ، مخالطين للهند والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن أصلا ، لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشة فيهم ، ولا من بنى حنيقة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وسكان الطائف ، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوه حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم (١) .

وفيما يلي بيان للتقابل التي ورد ذكرها هنا :



فى الغرب وفى الإعراب والتصرف ، وانصرفوا عن بعضها الآخر ، فلم يجمعوا لغته أو يعولوا عليه فى الدداسة .

ويمكن أن تعود احتمالات القبول والرفض لهذه القبائل إلى ما يلى :

(أ) الاعتماد على النسب العربى لعدنان وقحطان ، أو عرب الشمال والجنوب .

(ب) العزلة والاختلاط بين العرب وغيرهم من الأجانب .

من المشهور أن اللغة الفصحى كثيرا ما تنسب إلى « مضر » ، فىقال عنها « المضرية » ، وقد ردد هذه النسبة ابن خلدون فى المقدمة كثيرا ، فىقول « لغة مضر » ، و « لسان مضر » ، و « المضرية » ، ويقصد به اللسان الأول الذى وثق به العلماء .

ومن النص السابق للفارابى يتضح أن القبائل التى أخذ عنها العلماء ينتسب معظمها إلى العدنانية ، فالعدنانيون فى هذه القبائل يكونون نسبة عالية من بينها ، حيث أخذ عن قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة ، أما قبيلة « طي » ، فهى قحطانية النسب جنوبية البيئة أصلا ، وقد أخذ عن بعضها كما نص عليه الفارابى .

إن هذه النسبة العالية فى الاعتماد على العدنانيين قد تدفع إلى الظن بأن ذلك كان السبب وراء سعى النحاة إليهم فى باديتهم والاعتماد على لغتهم .
ولكن ، بقليل من النظر والتأمل يتبين أن ذلك لم يكن إلا محض اتفاق وأن عنصر النسب إلى مضر وعدنان أو قحطان لم يدخل أساسا فى الاعتبار عند جمع اللغة ودراستها ، وبدل على ذلك ما يلى :

أولاً : أن قبيلة دطية ، — كما هو واضح في النسب والرسم — قحطانية جنوبية الأصل ، وقد نص الفارابي على الأخذ منها بقوله « وبعض الطائيين » ، وهذا البعض الذى اعتبر أهلاً للثقفة لدى العلماء لا شك أنه قد تهيأ له من عوامل الثقفة — غير النسب — ما جمعه جديراً بالأخذ عنه .

ويبدو أن قبيلة دطية ، عاشت أولاً في الجنوب من الجزيرة العربية ، ثم هاجر جزء منها إلى الشمال ، حيث أقام المهاجرون ديارهم في منطقة بعيدة عن الأطراف والمخالطة — انظر الرسم — وهذا البعض وقع في نطاق القبائل التى رأى النحاة أخذ اللغة عنها والاحتجاج على ظواهر الدراسة بلمقتها .

• قال أبو حيان : من العرب من يلحق ألف التثنية وواو الجمع ونون الإناث — في عامل الفاعل — والمختار أنها حروف علامات تدل على التثنية والجمع .

وحكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة هم دطية ، يلتزمون العلامة أبداً ولا يفارقونها (١) .

• من الأمور المشهورة في النحو العربى استعمال (ذو) من الموصولات المشتركة ، وقد تثنى وتجمع ، وذلك في لغة دطية ، ويقول في ذلك ابن مالك (وهكذا ذو عند طية شهر) .

ثانياً : قبيلة دحنيفة ، إحدى القبائل العدنانية ، إذ تنسب إلى بكر إحدى فروع وأئبل المنسوبة إلى ربيعة — انظر الرسم — وقد انصرف

العلماء عن الأخذ منها ، ومن عاود النظرة للرسم السابق يتضح له أن مساكنها كانت قريبة من عبد القيس وأزد عمان على الخليج العربي ، وقد أخرج الفارابي الأخيرتين بقوله : لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، فعامل النسب إلى العدنانية لم يمنع العلماء من رفض لغة حنيفة ، لوجود ما يعارض ذلك مما اعتقد العلماء أنه يسيء إلى لغتهم .

ثالثا : حاضرة الحجاز : وأهم ما يطلق عليه حاضرة الحجاز ، في ذلك الحين هو مكة ، وفيها قريش ، ود الطائف ، وفيها ثقيف ، ود المدينة ، وفيها بقايا الأوس والخزرج ، وقد انصرف العلماء في نقل اللغة عن حاضرة الحجاز لأنهم - كما يقول الفارابي - صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم .

فقريش وثقيف والأوس والخزرج في القرن الثاني من الهجرة غير أهل للثقة في نظر العلماء ، أليس هذا غريبا .. وبخاصة مع قريش ، التي اشتهر عنها من قبل أنها أصل الفصاحة ، وقد نزل القرآن بلغتها ، فسبحان منغير الأحوال واللغات !!

والملاحظ أنه ينتسب من هذه القبائل إلى العدنانية قريش [وثقيف ، وإلى القحطانية الأوس والخزرج ، ومع ذلك فإن هذه النسبة لم ترجح هذا ولا ذاك ، فرفض العلماء الأخذ عنها جميعا ، لأنهم خالطوا غيرهم ، ففسدت ألسنتهم .

والذي يستخلص من ذلك كله أن عوامل النسب إلى عدنان أو قحطان والنسبة إلى الجنوب أو الشمال لم تكن الأساس الذي قبل العلماء من أجله لغات القبائل أو رفضوها حين رحلوا للبادية في القرن الثاني ، ويبغى البحث إذن عن سبب آخر يفسر قبولهم ورفضهم .

إن الشيء المقنع الذى يفسر موقف النحاة من القبائل هو (العزلة والاختلاط بين العرب وغيرهم من الأجانب) ، وهذا أمر فى حاجة إلى إيضاح .

يمكن التأكد من ذلك بمراجعة ما ذكره الفارابى على خريطة القبائل السابقة ، ومن ذلك يتضح أن القبائل التى أخذ عنها تنصف بصفتين :

الأولى : أنهم يعيشون فى وسط الجزيرة بعيداً عن الأطراف ، وبذلك تحققت لهم العزلة ، والمتأمل للرسم السابق يرى أن قبيلة تميم فى الشرق قرب الخليج العربى ، وقبيلة كنانة فى الغرب قرب البحر الأحمر كلاهما على خط وسط الجزيرة ، وفى بيئة طبيعية ضمنت لكل منهما العزلة والصيانة عن الاختلاط بالأجانب .

أما قبائل قيس وهذيل وهوازن وطيه ، فإنها تكاد تتوسط الجزيرة العربية تماماً .

ومن ذلك تفهم النصوص الآتية التى وردت فى مدح فصاحة هذه القبائل من العلماء :

• قال أبو زيد الأنصارى . ما أقول قالت العرب إلا إذا سمعته من هؤلاء بكر بن هوازن وبنى كلاب وبنى هلال ، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية ، وإلا لم أقول : قالت العرب (١) .

فالذى ذكره أبو زيد - وهو ثقة - فروع من قبيلة «هوازن من قيس» وثق بفصاحتها وبخاصة « بكر » التى من بطونها « سعد بن بكر » وهم الذين استرضع النبي ﷺ فيهم ، واكتسب الفصاحة منهم .

• وذكر الشعر عند عبد الملك بن مروان ، فقال : إذا أردتم الشعر الجيد

فعليناكم بالزرق من قيس بن ثعلبة - وم رهط أعشى بكر - وأصحاب
النخل من يثرب - يريد الأوس والخزرج - وأصحاب الشعف من
هذيل - والشعف : رؤوس الجبال (١).

ففي كلام عبد الملك ما يفهم منه فصاحة قيس وهذيل ، ويبدو أن شهرة
هذه القبائل بالفصاحة سبقت وقت الرواية المنظمة بزم طويل .

• قال ابن هشام : يقال من نحو (قال وباع) مبنيين للمفعول (قول
وبوع) في لغة فقعس ودبير - وهما من فصحاء بني أسد (٢).

وأما ذلك كثير مما يدل حقا على ثقة العلماء بلغات هذه القبائل
وبخاصة ما عاش منها أكثر بعدا عن الأطراف .

الثانية : أنهم كانوا يعيشون في البوادي لا الحضر ، وقد نص الخليل
على أسماء هذه البوادي حين أرشد السكسائي لا كنساب اللغة من « بوادي
الحجاز ونجد وتهامة » التي حصل هر نفسه علمه منها من قبل ، ومن المعلوم
أن البوادي مظنة العزلة ، فلا يجتازها الأجانب إلا نادرا ، بالقياس إلى
جولانهم المستمر في الحضر للأخذ والإعطاء .

فتحقق هاتين الصفتين السابقتين للقبائل المأخوذ عنهم - ضمن عزلتها
وصيانتها ، وترتب على ذلك ثقة العلماء بها .

أما القبائل الأخرى التي لم يؤخذ عنها ، فإن المتأمل للرسم يلاحظ أنها
عارية من علامات الثقة ، فهي واقعة في الأطراف ، مما يتسبب عنه كثرة
الاتصال بغير العرب ، أو واقعة في الحضر ، مما يتسبب عنه تعرضها لوفادات
الأجانب باستمرار . ويمكن للمرء أن يتابع في الخريطة القبائل التي انصرف

(١) العقد الفريد ج ٥ ص ٢٧٣ .

(٢) تخليص الشواهد ورقة ٩٥ .

العلماء عن الأخذ منها، فسيجد أنها تكون ما يشبه الصور الخارجى للقبائل الموثقة، كما هو واضح فى لحم وجذام وقضاة وإياد وغسان والنمر وتغلب وبكر وعبد القيس وأزد عمان ثم اليمن والجنوب لصلتهما القديمة الحميمة بالأحباش، وكذلك من اتصل اليمنيون بهم من القبائل بكثرة، كبنى حنيفة وسكان اليمامة وثقيف، وأخيرا القبائل التى كانت تقيم فى حاضرة الحجاز .

فأساس قبول العلماء ورفضهم إذن هو العزلة والمخالطة، إذ يترتب على ذلك خلوص النطق أو اختلاطه، ولا يقصد بذلك المخالطة على إطلاقتها، بل المقصود هو مخالطة الأجانب من الأعاجم خاصة، والمخالطة الهائلة على وجه أخص .

وهذا يتحقق فى القبائل النازلة على الأطراف، أو المستقرة فى الحضر، ولهذا وثقوا بمن أخذوا عنه اللغة — بعد هذا الاحتياط — وثوقا يكاد يصل إلى حد التنزيه، وإذا صادف العلماء أحد الظواهر اللغوية الشاذة لعربى من هذه القبائل تهيبوا من تخطئته، وكثيراً ما نص ابن جنى فى الخصائص على أن العربى الفصيح إذا سمع منه ما يخالف اللغة السائدة ينبغى ألا يحكم على ذلك بالخطأ ما دام موثقاً من فصاحته، فربما كان ذلك منه ارتجالاً، وربما وقع له من لغة قديمة طال العهد عليها، ولم تصل إلينا، وهو على كلتا الحالتين لا يصح الحكم عليه بالخطأ .

ولعل ذلك نفسه يفسر بعض المصطلحات التى أطلقت قديماً على بعض قبائل العرب، إذ أطلق على بعضها لفظة «الزَحَا»، كما أطلق على بعضها الآخر لفظة «الجَمَرَات»، ويقصد «بالأرحاء»، أولئك الذين أحرزوا دوراً وميائهما، فلم ينزحوا عن أوطانهم، بل هم يدورون فى أوطانهم كالأرحاء على أنطابها، ومن هؤلاء فروع من تميم وأسد وطىء وكلب وربيعة .

أما الجمرات ، فمنها الجماعات ، وذلك لاجتماع بعض القبائل على ألا يخرجوا منهم إلى غيرهم ، ولا يدخلوا من غيرهم فيهم ، وتذكر كتب الأنساب أن من هؤلاء بنى تميم بن عامر وبنى الحرث بن كعب ، وبنى ضبة وبنى عيس .

والمعتقد أن هذه الألفاظ لم تكن مما أطلقتها القبائل على أنفسها ، بل أطلقتها عليهم العلماء احتفاء بعزلة القبائل ومباغتها في التصون عن مخالطة غيرها من الأجانب والعرب على حد سواء .

ويبقى بعد ذلك أمران يتعلقان بهذا الموضوع .

أولاً : من قبائل أطراف الجزيرة العربية لحم وقضاة ، وكلاهما كان في الشمال - راجع الرسم - وقد رفضت لغة القبيلة الأولى لمجاورتها القبط بمصر ، ورفضت لغة القبيلة الثانية لمجاورتها أهل الشام ، ولقد سبق أن قبيلة قضاة اختلفت في نسبتها بين القحطانية والعذنانية ، ولعل السبب في ذلك أنها كانت أولاً في الجنوب ثم تفرقت وذهب بعضها إلى الشمال فأقام هناك ، وهذا البعض صادفه العلماء حين بدأوا رواية اللغة .

والمهم في ذلك أن كلا من قبيلتي قضاة ولحم تذكران في كتب المتأخرين من النحاة منسوبة إليهما لغات تترتب عليهما آراء نحوية ، واللغات المنسوبة إلى قضاة خاصة كثيراً ما توصف بالشذوذ ، ويبدو أن لذلك أصلاً توضحه الرواية التالية :

• قال السيوطي : نقل ابن مالك في كتبه لغة لحم وخزاعة وقضاة وغيرهم واعترض عليه أبو حيان في شرح التسهيل ، وقال : ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن (١) .

وهذا النص يوضح المسألة تماماً ، فليس من عادة أئمة هذا الشأن الاعتداد بلغة الحنم وقضاة — كما قال أبو حيان — لكن ابن مالك قد خرج عن هذه العادة ، فاعتد بلغات هذه القبائل ، وتابعه على ذلك المتأخرون عنه ، وهذا ما يفسر ورود ذلك في كتبهم ، وهو في الوقت نفسه لا يخل بالاتجاه العام للأخذ عن القبائل في عصر الاستشهاد .

ثانياً : في موقف التناوب بين البصريين والكوفيين كثيراً ما طعن البصريون في آراء منافسيهم اعتماداً على أن الأعراب الذين أخذوا اللغة عنهم لا يعتد بهم .

• قال أبو حاتم : فإذا فسرت حروف القرآن المختلف فيها ، أو حكيت عن العرب شيئاً ، فإنما أحكيه عن الثقات منهم مثل أبي زيد والاصمعي وأبي عبيدة ويونس وثقات من فصحاء الأعراب وحمله العلم ، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحرر والاموي والفراء ونحوهم ، وأعوذ بالله من شرم^(١) .

• ومن ذلك الآيات المشهورة بين دارسي النحو والمنسوبة لأبي محمد يحيى بن مبارك اليزيدي البصري :

كنا نقيس النحو فيما مضى	على لسان العرب الأول
فجاء أقوام يقيسونه	على لغى أشياخ قطر بل
فكلهم يعمل في نقض ما	به يصاب الحق لا يأتلى
إن الكسائي وأشياعه	يرقون في النحو إلى أسفل

ولعل أشهر من تعرض لذلك من الكوفيين هو « الكسائي » ، إذ ورد عنه في كتب طبقات النحاة روايات تدور حول عدم الثقة بروايته اللغة ،

وذلك بالطعن في الأعراب الذين رواها عنهم وأخذها منهم . فيقال عنه مثلاً : إنه قدم البصرة ، فأفاد علماً كثيراً صحيحاً ، ثم قدم الكوفة ، فأخذ عن أعراب الحُطَمِيَّة ، فأفسد بذلك ما أخذه من البصرة ، أو يقال عنه : إنه عول حقاً على السماع وروى ما سمع ، ولكنه لم يكن يروى لغة الفصحاء ولا من يؤخذ عنه ، وتردد كثيراً أن الأعراب الذين شهدوا له ضد سيئويه كانوا من أعراب الحطمية ، هؤلاء الذين كان الكسائي يقوم بهم ، ويأخذ عنهم .

فن أعراب الحطمية ١٤ وما حقيقة الأمر في هذه القضية ١٥

واضح أن هؤلاء الأعراب كانوا من الوافدين على الكوفة بما يحملون من فصاحة تدر عليهم المكسب المادى ، نتيجة احتفاء العلماء بهم وبفصاحتهم ، والحطمية ، كانت إحدى محال الكوفة التي أقام بها هؤلاء الأعراب ، ويبدو أن هؤلاء الأعراب كانوا جماعات كثيرة أقامت بظاهر المدينة وبأديتها ، وكان معظمهم من بنى أسد إحدى القبائل الموثقة ، وقد وردت نسبتهم نصاً في بعض هذه الروايات عنهم ، كما قيل عن ابن الأعرابي : إنه سمع من الأعراب الذين كانوا ينزلون بظاهر الكوفة - بنى أسد وبنى عقيل - فاستكثر ،

ولم يكن ذلك غريباً ، فقد كان هذا شأن العلماء في ذلك الوقت مع من يفد من الأعراب إلى الحضر ، فعل ذلك علماء البصرة كما فعل الكسائي وغيره من علماء الكوفة ، فلماذا إذن اتخذ ذلك وسيلة للطعن في الرجل وعلمه ١٥

إن تفسير ذلك جد يسير ، فقد كان الدافع لذلك هو المنافسة والعصبية البلدية ، ذلك أن الكسائي لم يفد علمه من هؤلاء الأعراب فقط ، إذ من

المعلوم أن الخليل حين أرشده إلى بوادى الحجاز ونجد وتامة ، خرج وأنفذ خمس عشرة قنبنة في الكتابة عن الأعراب سوى ما حفظ ، ويفهم من ذلك أن خروجه كان لهذه البوادي لا لظاهر الكوفة .

وبهذا الفهم تتضح قيمة هذه الروايات وموضعها من الصحة والادعاء ، ويبقى لعلمائنا الأقدمين — رحمهم الله — موقفهم من القبائل الذي تحكم فيه مبدأ (العزلة والاختلاط) .

المفاضلة بين لغات القبائل في دراسة النحاة

كتب ابن جني في الخصائص تحت عنوان (اختلاف اللغات وكلها حجة) قائلا : ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها ، وقد نقل السيوطى هذا المعنى نفسه في « الاقتراح » بما يكاد يتفق معه في الألفاظ ، وأضاف بعض عبارات من عنده تفيد التفريع على المعنى العام السابق ، مثل « كل ما كان لغة لقبيلة ، قيس عليه ، و « الناطق على لسان لغة من اللغات مصيب غير مخطئ . »

والمقصود باللغات التي نسب لها الاختلاف هنا لغات القبائل التي رأى النحاة قبولها وال أخذ عنها ، وم - كما سبق في نص الفارابي - قيس ونمى وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، فعنهم أكثر ما أخذ وممظمه ، وعليهم اتكلم في الغريب والإعراب والتصريف .

فلغات هذه القبائل وفروعها هي موضوع هذه الفقرة من حيث الامتجان والاستهجان ، أما القبول العام لها فن الواضح في النصوص السابقة أن العلماء قد أثبتوا حجيتها بصورة عامة ، فن نطق على ألسنتها أو قاس عليها فهو مصيب غير مخطئ ، فلكل لغة منها على حدة احترامها فليس لأحد رد إحدى اللغتين بالأخرى ، لأنها ليست أولى بذلك من رسلتها .

فهذا الموقف العام لا شأن لنا به هنا ، فقد تقدم الرأى فيه ، لأن موضوع هذه الفقرة هو عدم تسويتهم بين مراتب قبول هذه اللغات ، فهم يستحسنون بعضها ويستقبحون البعض الآخر ، ويصفون بعضها بالعلو والسمو أو الفصاحة أو الأقوى فصاحة ، كما يصفون بعضها الآخر بالقبح

أو الرذالة أو الفساد ، ويعبرون عنها بقولهم (لُغَبِيَّةٌ) بما يشعر بتصغير أمرها وتحقير شأنها .

والدارس لهذه الظاهرة يصادف عبارات عامة لا تقدم مسوغات مقنعة للاستحسان أو الاستهجان ، كقولهم مثلاً : وهي لغة رديئة تستعملها قبيلة كذا ، أو ، وفي هذه اللغة فساد ، أو ، أولئك أفصح العرب ، أو ، هذه لغة فعمس ودبير وهما من فصحاء بني أسد ، وغير ذلك من هذه الصفات العامة التي لا تفيد شيئاً محدداً ذا قيمة .

• قال بعض أهل اللغة : من العرب من يقول (الدم) بالتشديد كما يلفظ به العامة ، وهي لغة رديئة^(١) .

• قال الحسن (البصري) يوماً (توضيت) فقليل له : أتلحن يا أبا سعيد؟ فقال : إنها لغة هذيل وفيها فساد^(٢) .

لذلك كان من المجهود للدارس الحصول على مسوغات محددة لإطلاق هذه الصفات العامة في تعليقاتهم على لغات القبائل ، وقد جمعت من هذه التعليقات المتناثرة الأمور الآتية :

- كثرة الاستعمال وقلته
- موافقة القياس ومخالفته
- لغة أهل الحجاز في مقابلة لغة غيرهم
- ورود اللغة في القرآن وعدم ورودها فيه

(١) أمال ابن العجري ص ٣٨٣ .

(٢) ألف باء (البلوى) ج ١ ص ٤٦ .

وكل واحد من هذه الأمور الأربعة في حاجة إلى بيان وتأييد .

أما الأمر الأول فقد نص سيبويه على نماذج منه ، وذكر رأيه فيها ثم شرح ذلك ابن جنى نظرياً في أكثر من موضع من كتابه « الخصائص » ، وقدم له تعلات افتراضية تعجب الذهن .

* فما أورده سيبويه : هذا باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات ، واسماً في أكثر الكلام ، وذلك (أجدل وأخيل وأفعى) فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة (١) .

* ويقول ابن جنى : إذا تساوت اللغتان ، فلك أن تستعمل إحداها ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها . . .

فإذا قلت إحداها رواية ، وكثرت الأخرى ، نأخذ بأوسعهما رواية ، فإذا كان الأمر في اللغة المعمول عليها هكذا وعلى هذا ، فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها ، إلا أن إنساناً لو استعملها ، لم يكن مخطئاً . كلام العرب ، ولكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين (٢) .

فالذى يفهم من هذين النصين اعتبار النحاة « الكثرة والقلة » في اللغتين أو اللغات ، وأن اللغة إذا كثرت في الكلام تكون أجود . ما قلنا فيه - كما قال سيبويه - ومن استعمل القليلة منهما يكون مخطئاً لأجودهما - كما قال ابن جنى - بل إن ابن جنى ليذهب أبعد من ذلك ، إذ يلزم المتكلم

(١) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥ .

(٢) راجع : الخصائص ج ٢ ص ١٠ - ١١ .

المعول على اللغة الأقل استعمالاً أن يعدل عن ذلك إلى تخير ما هو أقوى وأشيع ، وكأنما أصبح الأمر أوامر تراعى لا لغة تنطق .

إن اعتبار القلة والكثرة أمر جدير بالتقدير والقبول إذا كان مجال البحث في لهجة واحدة عديدة البيئة والزمن ، حينئذ يكون هذا الاعتبار صحيحاً ، ويؤدي إلى نتائج مقنعة ، أما إذا كانت هذه الكثرة والقلة بين لغات متعددة البيئة مختلفة الزمان والمكان ، فحينئذ تكون الموازنة بهذا الاعتبار خاضعة لظروف غير موضوعية ، إذ تخضع لظروف القبيلة وعددها وشهرتها ، وحظ الراوى من الأخذ عنها . وتكون الجهة منكفة - كما يقول أصحاب المنطق .

أما الأمر الثانى فهو تأثير القياس فى ترجيح لغة على أخرى ، ويكون ذلك بموافقة إحدى اللغتين القياس أو تعضيد له ، إذا وردتا عن ظاهرة لغوية واحدة .

• قال سيبويه : هذا باب اختلافا العرب فى الاسم المعروف الغالب . إذ استفهمت عنه بـ (مَنْ) .

أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل (رأيت زيدا) (من زيدا) وإذا قالوا (مررت بزید) (من زيد) وإذا قالوا (هذا زيد) (من زيد) - وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيس القولين (١) .

• قال ابن هشام : زعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييز (كم) الخبرية إذا كان الخبر مفردا ، وروى قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة قد حلبت على عشاري
بالخفص على قياس تمييز دكم ، الخبرية ، وبالنصب على اللغة التيمية ، أو
على تقديرها استفهامية استفهام تمكم ^(١) .

وبكفي هذان النموذجان — ومثاهما كثير — للدلالة على ما نحن بهذذه
من اعتبار القياس عاملاً مرجحاً بين أمجات القبائل ، فسيبويه يرجح لغة
تميم على لغة الحجاز في أسلوب الحكاية ، يدل عليه استخدامه «أفعل التفضيل»
على غير بابيه وهو أقيس القولين ، دلالة على شدة ميله إليه ورغبته فيه ،
لأن القياس هنا يقتضى الرفع على أساس المبتدأ والخبر في (من زيد) فهو
قياس واحد ، واستخدامه أسلوب التفضيل دلالة على الترجيح في الظاهرة
اللهجية نفسها لا في القياس فيها

أما ابن هشام فيرى عكس ذلك في ترجيح لغة الحجازيين على لغة
التميميين في تمييز دكم ، الخبرية ، لأن الخفص — في رأيه — هو القياس ،
ويدل على هذا الترجيح ما بدأ به كلامه من نسبة الزعم ، إلى من ينسب إلى
تميم النصب في التمييز ، ثم محاولته — أخيراً — صرف رواية النصب في بيت
الفرزدق إلى وجه آخر ، باعتبار أن دكم ، استفهامية لا خبرية ، وذلك كله
يدل على ترجيحه خفص التمييز الذي هو القياس .

هذا الموقف الفرعي لاحترام النحاة القياس جزء من موقفهم العام
منه ، فقد وضع النحاة الأقيسة بناء على ملاحظة استعمال الكلام العربي
في الأعم الأغلب ، ثم حكموه في الاستعمال وفي آرائهم أيضاً . ولقد وصلت
المبالغة في النظر إلى علاقة القياس بالأمجات إلى حد افتراض وضعه في الأصل

مع وضع اللغات المختلفة ، سواء أ كان هذا الواضع الله أم الإنسان ، وقد أورد ابن جنى عن الأخفش قوله : اختلاف لغات العرب إنما جاء من قبل أن أول ما وضع منها ، وضع على خلاف ، وإن كان كله مسوقا على صحة وقياس ، فكأنما كانت الأقيسة قوالب معدة لديهم عند الوضع ، وإذا كان لها هذا التأثير والقيمة ، فلا غرابة إذن أن تستخدم في الترجيح والمفاضلة .

ومن المعلوم أن الأقيسة أحكام استنبطها الدارسون من ملاحظة ظواهر اللغة وأمثلتها في البنية وتأليف الكلام والإعراب ، وهذا شيء مطلوب في البحث عامة ، وفي بحث اللغة خاصة ، فإذا انقلب الأمر به ، فأصبح أداة تحكم بدل أن يكون نتيجة ملاحظة ، واستخدم في الترجيح والمفاضلة بين اللغات بدل اقتصاره على مورده من الأمثلة ، فإنه حينئذ يكون قد خرج عن حده إلى ضده ، واستخدم بذلك في غير موضعه .

أما الأمر الثالث فيما رآه النحاة عن المفاضلة بين اللغات فهو اعتبارهم لغة أهل الحجاز أعلى مرتبة من غيرها من اللغات ، ويبدو ذلك فيما يلاحظ في دراسة النحو العربي حين التعرض لظاهرة لهجية متعددة الأوجه ، إذ يوردون حينذاك هذه الأوجه منسوبة إلى القبائل ، مع تقديم ما ينسب إلى أهل الحجاز عن غيرهم .

وبالجملة فإن الانطباع الذي يخرج به المرء من تصفح بعض المسائل التي تكون لغة الحجاز طرفا فيها هو تعاطف النحاة مع هذه اللغة عموما ، وإن كان هذا العموم لا يقدم دليلا حاسما صريحا لإثبات ذلك عنهم ، كما في النموذجين الآتين :

• جاء عن الفراء قوله : واعلم أن كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ

اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته ، لرخصت لك أن تقول (رأيت رجلاً) ولقلت (أردت عن تقول ذاك) ولا تكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز ، وما يختاره فصحاء الأمصار (١).

● جاء في حديث ابن هشام عن الاستثناء المنقطع : وإن كان منقطعاً ، فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهى اللغة العليا .. والتميمون يميزون الإبدال ويختارون النصب (٢) .

فالذى يفهم من كلام « الفراء » أن لغة أهل الحجاز مصونة عن شاذ اللغات ومستكره الكلام ؛ وقد نص ابن هشام صراحة على أنها هى اللغة العليا .

ويبدو أن هذا التعاطف والتفضيل يعود جزء منه إلى الفكرة الشائعة من أن لغة قریش أفصح من غيرها — تقدم رأى فى ذلك — وقریش فى الحجاز ، فينبغى أن يترتب على ذلك أيضاً نسبة فضل بمائل للغة الإقليم كله ، وهو ترجيح لغته على غيرها من لغات الأقاليم الأخرى .

والحق أن هذا الترجيح يفتقر إلى مسوغ لغوى مقنع ، فإن الحجازيين — ومنهم أهل الحاضرة — كانوا أكثر من غيرهم تعرضاً للاحتكاك والمخالطة بغيرهم ، وذلك يعرض لغتهم لما يصاحب ذلك من التحريف والفساد فى النطق ، مما دفع علماءنا الأقدمين إلى الانصراف عن الأخذ من حاضرتهم ، كما صرح بذلك الفارابى فى نصه عن القبائل — والذى أزعجه — وأرجو ألا يجانبني فى ذلك الترفيق — أن التعاطف مع لهجة الحجاز وتفضيل لغته سببه الشهرة والدافع الدينى ، لا واقع الأمر فيما كانت عليه اللغة .

(١) تكملة ما تفلط فيه العامة س . .

(٢) انظر : شرح شذور الذهب ص ٢٦٥ .

ويبقى بعد ذلك الأمر الرابع والآخر في مرجحات لهجة على أخرى ، وهو ما يلخصه قول ابن خالويه :

• قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح عما في غير القرآن لا خلاف في ذلك (١) .

وأنامع هذا الإجماع ، بشرط أن يفهم فهما معيناً ، مؤداة أن اللغة إذا وردت في القرآن ، فقد أصبحت شيئاً مختلفاً عما كانت عليه وهي لهجة ، إذ تصبح حينئذ عنصراً من عناصر اللغة الفصحى العامة ، حيث استخدمت في أرقى نص نموذجي لها ، أما التلفت إلى الوراثة لرؤية ما استخدم في القرآن من منظار اللهجة ، فإنه قد يفيد تاريخ استعمال الألفاظ والجمل ، لكنه لا يدل على الترجيح أو التفضيل .

أخيراً : فإن موقف النحاة من هذه القضية يعود إلى أمرين متلازمين هما :

الأول : اعتبار اللغة الفصحى هي اللهجات مجتمعة .

الثاني : إمكان أن تكون لغة أفضل من لغة أخرى .

والأمر الأول كان أساس نظرتهم للصلة بين الفصحى واللهجات وقد تقدم ذكره .

أما الأمر الثاني فهو الإضافة الجديدة هنا لموقفهم من اللهجات ترجيحاً ومفاضلة .

ثانياً

قضايا الفصحى واللهجات في ضوء النظرة الحديثة
للمستوى اللغوى

١ - الصلة بين اللغة المشتركة ولهجاتها في الاستعمال والدراسة

الرأى فى هذا الموضوع من وجهة النظر الحديثة يتضح ببيان الآتى :

(أ) الصلة بين اللغة المشتركة ولهجاتها فى الاستعمال

(ب) ضرورة تحديد مستوى اللغة أو اللهجة فى الدراسة

(ج) الرأى فى فهم النحاة للصلة بين الفصحى واللهجات

إن وجود اللغة المشتركة واللهجات المحلية فى اللغات أمر تختمه الضرورة الاجتماعية وما تقتضيه من تفاوت مستوى الاستعمال وحاجاته ، تبعاً لحاجة الناطقين أنفسهم ، لاستخدام اللغة فى المواقف العامة والراقية أو مواقف الحياة العادية والخاصة بالبيئة المحلية ، وبكاد اللغويون المحدثون - فيما أعرف - يجمعون على هذا الفهم فيما يتعلق بالفصحى واللهجات ، وإن تفاوتت جهودهم بعد ذلك فى بيان الظروف التى تؤدى إلى وجود كل من هذين المستويين فى اللغات ، والطريقة التى يحدث بها تكون مشتركة من اللهجات أو العكس ، مما لا يعنينا هنا ذكره بالتفصيل .

● يقول دى سوسير : ولكل لغة لهجاتها ، وليس لواحدة منها السيادة على الأخريات ، وهى فى العادة متفرقة مختلفة (١) .

● يقول فندريس : الذين يتكلمون إحدى اللغات يميلون دائماً إلى المحافظة عليها كما هى ، وكذلك التبادل الكلامى الذى يحدث باستمرار بين أعضاء مجموعة اجتماعية واحدة يؤدى إلى توحيد اللغة - ومن هنا تنشأ اللهجات ، وكذلك اللغات المشتركة التى تسير مع اللهجات جنباً إلى جنب (٢) .

وما دام لكل لغة لهجاتها — كما يقول دى سوسير — وأن اللغة المشتركة تسير مع اللهجات جنباً إلى جنب — كما هو رأى فندريس — فإن من الأمور العادية أن يحدث بين المستويين تبادل يشمل معانى الكلمات والصيغ وطريقة تأليف الكلام، ويتأثر الاستعمال فيهما بالعادات النطقية الأخرى، وهذا التأثير والتأثر دائم الحركة والاستمرار، ومع ذلك يبقى مستوى المشتركة واللهجات متميزاً، يحرسه الاستعمال نفسه، فإن انتقال عناصر لهجية إلى الفصحى يبقى منسوباً إلى أصله اللهجى المحصور ما لم تتمثله اللغة المشتركة، ويشيع استعماله فيها، ومتى تحقق له ذلك، فإن نسبته إلى أصله اللهجى تبقى قائمة تاريخياً فقط، أما بعد الانتقال للفصحى، فإنه يصبح عنصراً جديداً من عناصر المشتركة بتمثلها له والموافقة على استعماله، وكذلك الأمر بالنسبة لما تتأثر به اللهجات من عناصر اللغة المشتركة، فإن الاستعمال هو الحكم أيضاً فى قبول تلك العناصر أو رفضها.

• يقول فندريس: إذا اتفق لبعض العناصر المحلية أن تدلف إلى اللغة المشتركة، فليس معنى هذا أننا نواجه بقايا لهجية أو أمام لهجة جديدة فى سبيل التكوين، بل تواجه اللغة المشتركة نفسها فى مظهر محلى (١).

ومعنى هذه العبارة أن هذه العناصر اللهجية التى استعملت فى المشتركة لا ينظر إليها بعد هذا الاستعمال على أنها — بتعبيره — بقايا لهجية، بل هى من اللغة المشتركة نفسها وإن ارتبطت بأصلها المحلى باعتبار نسبتها التاريخية. والخلاصة أن التأثير والتأثر — فى أية لغة — بين المشتركة ولهجاتها أمر واقع مستمر، ومع ذلك لا يودى إلى الخلط بين المستويين فى اللغة إذا أخذ فى الاعتبار موافقة الاستعمال نفسه على القبول أو الرفض.

ومن ذلك يعلم أن البحث في اللغة لا يقتصر على مستوى دون آخر، بأن يوجه الاهتمام للفصحى فقط - كما فعل النحاة العرب - أو يوجه الاهتمام إلى اللهجات فقط، كما يدعو لذلك بعض المتحمسين في عصرنا الحاضر عن جهل أو غرض، فـكلا المستويين جدير بالبحث والنظر باعتباره نشاطا اجتماعيا للناطقين باللغة من جهة، ولما تفيده الدراسة في كلا المستويين من الآخر من جهة أخرى، وتبرز هذه الفائدة بصورة واضحة في فهم التطور التاريخي لسلك من المشتركة ولهجاتها، بمعرفة مدى ما أفادته كل منهما من العناصر اللغوية في الأخرى، وما تمثلته من ذلك، فقدّر له الانتشار والبقاء، وما استعمل في إطار محصور بين فرد أو أفراد، فانزوى، ثم توارى في ظلال النسيان.

أجل، من الواجب ألا نهمل زاوية من زوايا البحث في الفصحى أو اللهجات، وإن كان مع ذلك ينبغي تجنب الخلط بين المستويين في الدراسة فإن لسلك منهما مجال استعماله الخاص ونظامه المتميز، وانتقال عناصر من أحدهما الآخر لا يخرج عن هذا المجال، ولا يؤدي للخلط فيه كما سبق بيانه آنفا في الصلة بينهما في الاستعمال، ويبدو أن الذين يعارضون دراسة اللهجات إشفاقا على الفصحى يلتبس عليهم الأمر في التفرقة بين الدراسة والاستعمال الفعلي للغة، إذ يتصورون أن دراسة اللهجات والاهتمام بها يؤدي إلى إضعاف الفصحى وإهمالها، وهذا خطأ في التصور لا شك فيه، والأمر على عكس هذا التصور تماما، إذ تؤدي دراسة كل منهما إلى فوائد محققة بالنسبة الآخر، أما الأمر الخطير حقا فهو الخلط بين المستويين في الاستعمال، بأن تستعمل الفصحى في مجال خاص باللهجات أو العكس، والدعوة لذلك دعوة عقيم لن يقدر لها النجاح، لمجانفتها للواقع الاجتماعي للغة.

وفي ضوء ذلك يتضح موقف النحاة العرب من الصلة بين الفصحى واللهجات في الآتي :

أولاً : أن عدم التفريق أصلاً بين العربية الفصحى ولهجاتها أمر لا يتفق مع طبيعة اللغات والمستوى الاجتماعي لاستعمالها ، وهو لم يتفق مع واقع الأمر في اللغة العربية طوال عصر الاستشهاد ، فقد وجه النحاة نظرهم إلى اللغة من زاوية الفصحى فقط ، فأهملوا بذلك الواقع الاجتماعي للغة ، وظل ما لدينا من اللهجات قاصراً عن إعطاء صورة كاملة مفيدة عن استعمالها وتطورها حتى اليوم .

ثانياً : أن اعتبار الفصحى تشمل لغات القبائل المتعددة التي وثقوها ثم جمع مادتها ودراستها بهذا الاعتبار قد أدى إلى الخلط والاضطراب في تلك الدراسة ، من بناء القواعد على ظواهر لهجية ، ومن اختلاف الآراء حول المسائل اعتماداً على ما ورد من بعض القبائل ، ومن وجود آراء واختلافات لا تتفق مع الفصحى في نصوصها الموثقة كالقرآن والحديث والشعر ، والاطلاع على أحد المطولات النحوية - كالأشتموني مثلاً - يدل على ذلك المعنى ويؤيده ،

وفي فهمي أن جهودنا الآن ينبغي أن تتجه إلى أمرين يتكاملان معاً ، أولهما : في المادة اللغوية التي نص في كتب النحو على أنها منسوبة إلى إحدى اللهجات ، والنظر فيها في ضوء النصوص الموثقة عن عصر الاستشهاد لمعرفة مدى استخدامها في الفصحى ، فيثبت منها ما تمثلت به ، وشاع استعماله فيها ، باعتباره عنصراً من عناصرها ، ويتوقف فيما لا يثبت له ذلك ويترتب على ذلك تصفية الآراء والخلافات التي بنيت عليها ، فأدت إلى صعوبة النحو العربي واضطراب مسأله .

ثانيهما : دراسة تطور اللغة العربية - إن أمكن - في ضوء الفهم الحديث لاختلاف مستوى الفصحى عن اللهجات ، وأضعف الإيمان في ذلك هو تطبيق هذا الفهم على دراسة اللغة العربية في الوقت الحاضر ، بتوجيه الاهتمام إلى المشتركة ولهجاتها جميعا ، مع تخصيص كل منهما بدراسة مستقلة يفيد كلاهما من نتائجها .

٢ - قيمة التفريق بين لغات القبائل على أساس العزلة والاختلاط

تبين من عرض نص الفارابي على خريطة تقريبية للقبائل أنه كان وراء أخذهم ورفضهم مبدأ العزلة والاختلاط بين العرب والأجانب ، فالعزلة تحقق المحافظة على النقاء والنقمة ، والاختلاط مظنة الخلط والفساد ، فما هو الرأي في هذا الموقف وما ترتب عليه ؟

نبادر ابتداء إلى الاعتراف بأن اعتماد النحاة على هذا الأساس في القبول والرفض كان نتيجة ظروفهم الاجتماعية والعلمية ، إذ ازدهر النشاط في رواية اللغة ودراستها في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ، وصاحبه في تلك الفترة وما بعدها اختلاط اجتماعي كبير بين العرب وغيرهم في الأمصار العربية ، وقد كان في البصرة مثلا - وهي مركز أساسي لدراسة اللغة - فرس ونبط وروم وترك وغيرهم ممن ردد الجاحظ أسماءهم كثيرا في كتبه ، وروى نوادرهم وأخبارهم ونطقهم ، ولم يقتصر هذا الاختلاط على الأمصار وحدها ، بل امتد نفوذه إلى بعض القبائل العربية نفسها ، ورأى النحاة أن هذا الاختلاط يؤدي إلى اللحن والفساد في اللغة كما كان الأمر في الأمصار التي يعيشون فيها ، وفي هذه الظروف التي أحاطت بالعلماء أدام اجتهادهم للحصول على نموذج مثالي للفصحى إلى الأخذ بمبدأ العزلة والاختلاط بين العرب والأجانب ، فشاع التعارف عليه في رحلاتهم للبادية ، واختاف

موقفهم من القبائل تبعاً له ، وإلى هذا الحد يعتبر موقفهم صحيحاً بالنسبة لظروفهم واجتهادهم .

لكن الأخذ بهذا المبدأ قد داخله ما أساء إليه من حيث الفهم وأسلوب الدراسة ونتائجها .

فالنحاة العرب جهدوا في الحصول على نموذج نقي للفصحى ، وفهموا أن هذا النموذج يتحقق في نطق القبائل التي لم تختلط بالأجانب ، ولهم ذلك ، لكن الانصراف بعد ذلك عن دراسة لغات القبائل الأخرى لا مسوغ له فقد كان من حق لغات هذه القبائل أيضاً أن تروى وتدرس ، لمعرفة تأثير هذا الاختلاط ومداه ، وكان هذا المسلك مفيداً بالنسبة لهما وجهوا اهتمامهم له من الفصحى المثالية في نظرهم ، إذ تنبأ كد دراستهم لها بمعرفة ما داخل غيرها من عناصر اللغات الأخرى ومدى تأثيرها على نطق القبائل التي تعرضت للاختلاط ، فالربط بين العزلة والاختلاط والأخذ والترك قصر بدراسة النحاة عن الإحاطة الشاملة بما كانت عليه اللغة العربية بين كل القبائل في عصرهم .

فأساس « العزلة والاختلاط » كان دافع الأخذ به ظروف النحاة والفصحى كما تنطق في الحاضر ، ولو استخدم هذا المبدأ في اختيار نماذج من نصوص الفصحى التي لم يفسدها الاختلاط — سواء أ كانت تلك النصوص من الحاضر أم البادية — ثم درست بمنهج صحيح دقيق ، لأفادت الفصحى من ذلك أجل فائدة . ولم يكن ثمة ما يدعو إلى الانصراف عن دراسة لهجات القبائل العربية في بيئاتها المختلفة أيضاً .

أما نقل هذا المبدأ من مجاله إلى مجال آخر ، باستخدامه في اللهجات ثم التفريق بين ما يؤخذ وما يترك منها باعتباره ، وخاطئ ما أخذ عن هذه

القبائل بنصوص المشتركة - كما قال الفارابي - في الغريب والإعراب والتصريف ، فلم يكن له نتيجة إلا قصور معرفتنا الآن باللهجات العربية في عصر الاستشهاد ، وإلا ذلك الاضطراب الذي نعانى منه الآن في كتب مسائل النحو .

٣ - مدى صحة المفاضلة بين اللغات بالاستحسان والاستهجان

ينبغي بيان الآتي :

(أ) لا تفضيل بين اللغات أو اللهجات من وجهة النظر الحديثة

(ب) مناقشة موقف النحاة من هذا الموضوع

(ج) الرأي في النصوص التي حدثت المفاضلة فيها وما بنى عليها من آراء

إن مهمة الباحث في اللغة أن يصف ما أمامه فقط ، فيستقرئه دون أن يتجاوز ذلك إلى وصفه بالجودة أو الرداءة ، فإذا كانت الظاهرة المستقرة مطردة ذكر ذلك ، وإذا تفرد عنها بعض الأمثلة ذكرها أيضا بحباد وموضوعية - ولناخذ نموذجا من الأشموني يوضح هذه الطريقة :

قال بعد شرح قول ابن مالك في جمع التكسير :

وَفَعَّلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَّلَ غَيْرُ مُعَلَّلٍ الْعَيْنُ فُفْعِلَانٌ شَمِلَ

بما يحفظ فيه (فُفْعِلَان) فاعل : كحاجز وحجزان ، وأفعل فعلاء : كأسود وسودان وأعمى وعميان ، وفُفْعَال كحوار وحواران وزقاق وزقان ، وفُفْعَلَةٌ كفضفة وقضفان ، وفُفْعُول كفعود وقعدان (١) .

فقد دل استقراء النحاة للفصحى على اطراد الجمع على (فعلان) فيما ذكره ابن مالك ، وتفرد عن ذلك بعض الأمثلة ساقها الأشموني دون حكم عليها بالجودة أو الرداءة - وهذه طريقة صحيحة .

أما إذا نص الدارس في استقراء اللغة على الاستحسان أو الاستهجان فقد أقحم على موقفه الوصفى معنى دخيلا يتعلق بآرائه الشخصية أو إحساسه تجاه الاستعمال ، لكن لا علاقة له بوصف اللغة ، وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة ، فليس من عمل الباحث أن يفاضل بين اللغات أو اللهجات ، وليس من عمله أن يصف مسلك اللغة بالجودة أو الرداءة ، إذ يجب عليه — كما يقول دى سوسير — أن يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها ، آخذاً في اعتباره أن كل لغة أو لهجة نظام اجتماعى يحقق الصلة بين الناطقين به ، وعليه أن يصف خصائص هذا النظام فقط ، سواء منه ما كان مطرداً أم ما انفرد عن هذا الاطراد .

● يقول ساير : من رأى علماء اللغة أن كل اللغات واللهجات — من الناحية التاريخية — في منزلة واحدة (١) .

وبدل ذلك صراحة على أن لكل لغة أو لهجة ما قيمتها ، وأنهما في منزلة واحدة ، ويفهم منه أنه من واجب الباحث أن يلزم نفسه ترك تفضيل لغة على أخرى ، أو فصحي على لهجة ، أو ذكر أحكام الاستحسان أو الاستهجان على المادة اللغوية التى يدرسها .

وفي ضوء ذلك يمكن فهم موقف النحاة العرب في التفضيل بين ما أطلقوا عليه : د لغات القبائل ،

لقد أقحم النحاة هذه الأحكام على مادة اللغة نتيجة الفهم العام للغات القبائل ، إذ اعتبروها جميعاً من اللغة الفصحى ، أما تعدد صور النطق — وكلها حجة — الذى يحدث الاختيار والتفضيل بين بعضها والبعض الآخر فهو — فى فهمى — أسلوب مناسب يحدث عادة مع ما فهموه وتعارفوا عليه من حجية اللغات .

ولم يتوقف الأمر عند الاستحسان أو الاستمجان المجرد ، بل انعكس تأثير ذلك على دراسة النحو العربي باستخدام ذلك في مجالات النزاع وتعدد الآراء حول المسائل ، بهدف تقوية رأى واستضعاف آخر .

هذا . . . والأسانيد التي اعتمد عليها النحاة لهذا التفضيل — مما دخل في طوق معرفته وتفصيله سابقا — من الكثرة والقلّة وموافقة القياس أو لغة الحجازيين أو القرآن — لا تنهض أدلة مقنعة لتفضيل لهجة على أخرى ، لأنها في حقيقة الأمر تعود إلى منهج النحاة العام في الخلط بين اللهجات والفصحى في دراسة واحدة ، ومن اعتبار القياس حكما في الاستعمال ، والعكس هو الصحيح ، ومن العرف الذي شاع عن لغة الحجازيين وتفضيلها على غيرها من اللغات .

وعلى ذلك فإن موقفنا الآن له جانبان يلخصهما ما يلي :

أولا : أن دراستنا للفصحى الحديثة واللهجات ينبغي ألا يقحم عليها مثل تلك الطريقة ، بأن يكون موقفنا من النصوص — بعد تحديد البيئة — موقف الواصف الذي يلاحظ ما أمامه دون حكم بالجودة أو الرداءة .

ثانياً : أن تلك النظرة تساعد مع غيرها في تصفية دراسة النحو العربي بما شابه من أحكام على اللغات وآراء ترتبت عليها ، وقد سبق في تقويم موقف النحاة من لغات القبائل أنه يمكن مراجعة نصوص اللهجات بعد جمعها من مصادرهما — وقد قامت فعلا جهود في ذلك من المحدثين — وفي صدد تصفية هذه اللهجات يؤخذ بالرأى الذي عرض هنا من طرح أوصاف الجودة والرداءة عن نصوص اللهجات ، وصرف النظر عما ترتب عليها من آراء نحوية .

والأخذ بهذا الفهم يحقق فائدة النحو العربي ودراسة اللهجات العربية القديمة أيضا .